الباب السادس

«مشيناها خطى»

مذكرات الدكتور رءوف عباس

obeikan.com

obeikan.com

(١)

أثار هذا الكتاب حين صدر مجموعة من ردود الأفعال الحادة والمتباينة، وقد تعلقت ردود الأفعال هذه بأقل أجزاء الكتاب أهمية لتاريخنا الاجتماعى والسياسى، وابتعد المعنيون بأمور أنفسهم عن الحديث عما فى الكتاب من جزئيات تمثل أهمية خاصة لتاريخنا المعاصر، مع ما كان ينبغى عليهم من توجيه الاهتمام لمثل هذه الأحكام الدقيقة على كثير من مظاهر التاريخ المعاصر التى أصدرها صاحب المذكرات الذى هو فى المقام الأول أستاذ للتاريخ.

وعلى سبيل المثال فقد قدم الدكتور رءوف عباس أدق صورة يمكن تقديمها عن الفترة الأولى من عمر القطاع العام المصرى حين لجأت الدولة إلى وضع الشركات الخاصة التى أممتها وضمتها إلى هذا القطاع فى سياق جهازها البيروقراطى الضخم، ودفعت إلى كل شركة من شركات هذا القطاع بعدد من الموظفين الجدد كان منهم على سبيل المثال صاحب المذكرات، وهو يروى كيف استقبل هذه الوظيفة هو وزملاؤه الذين عينوا معه، وكيف تراوحت ردود أفعال هؤلاء حين وجدوا هذه الوظيفة، وكيف سارت بهم الأمور فيها.

ومن الطريف أن يقدم الدكتور رءوف عباس فصلاً من أهم فصول مذكراته تحت عنوان «مراجع الحسابات»، وهو يتحدث فى هذا الفصل عن تجربة «طليعية» لموظف جامعى فى القطاع العام بعد التأميم، ومن المفيد أن نتعمق هذه التجربة التى يندر أن نراها مكتوبة بهذا التفصيل الدقيق، ومن وجهة نظر موضوعية وعلمية وبعيدة عن التعصب لاتجاه ما، فلا هى مؤمنة بالنمط الذى طبقت به الاشتراكية، ولا هى متيمة

بالوضع فيما قبل الاشتراكية، وإنما هى وجهة نظر حريصة على تقديم الجانبين، ونبدأ بما يلخص به موقف هذه الشركة التى آلت إلى القطاع العام:

«. . . الشركة المالية والصناعية المصرية كانت شركة مساهمة يملك قسطًا كبيراً من أسهمها بعض الرأسماليين من أمثال أمين يحيى (الذى كان رئيسًا لمجلس الإدارة قبل التأميم)، والبدراوى، وسراج الدين وغيرهم، وكان مديرها العام الدكتور محمد شفيق حنطور يحمل درجة الدكتوراه فى الزراعة، اقترب من السبعين، أصبح رئيس مجلس الإدارة بعد التأميم، وتخصصت الشركة فى إنتاج حامض الكبريتيك بمختلف درجاته، وإنتاج سماد السوبرفوسفات، وكانت تستورد الكبريت الخام من الخارج، أما الفوسفات فيأتى من المناجم التابعة لها بمنطقة «السباعية» غرب أسيوط، ورغم وجود المصانع بكفر الزيات كان المركز الرئيسى للشركة بالإسكندرية، وكانت مكاتب الإدارة بكفر الزيات تضم قسم الحسابات، وقسم المراجعة، وقسم المخازن والتوريدات، وقسم المشتريات».

«أما عدد العمال فبلغ ١٥٠٠ عامل، استفاد نحو ١٢٥٠ عاملا منهم بالقانون الذى جعل الحد الأدنى للأجر اليومى للعامل خمسة وعشرين قرشًا، فارتفعت أجورهم من ثمانية قروش إلى ٢٥ قرشًا، وشملتهم مظلة التأمينات الاجتماعية، أما الإداريون فانقسموا إلى قسمين: فئة الموظفين ذوى الرواتب الشهرية، وكانت فئة متميزة يبدأ الراتب الشهرى لصاحب المؤهل المتوسط بستين جنيهًا شهريًا (أى خمسة أضعاف زميله بالحكومة)، ولم يكن بالشركة من بين الموظفين حملة المؤهل العالى سوى أربعة من المهندسين، أما الإداريون فكانوا من حملة دبلومات التجارة والصنايع، وكانت هناك شريحة أخرى من الموظفين تُعامل بالأجر اليومى، فكانت بداية تعيين حملة المؤهلات المتوسطة من هذه الفئة جنيهان يوميًا عن كل يوم عمل، فلا يحتسب الأجر عن أيام الراحة الأسبوعية والعطلات الرسمية».

(٢)

وهو يلخص على نحو دقيق كيف جاءت به الصدفة هو وزملاءه إلى هذه الشركة، وكيف حسبت مرتباتهم ووظائفهم مع ما فى هذا التلخيص من تصوير جيد للخطوات

البيروقراطية التى تتخذها الحكومات فى مثل هذه الإجراءات العمومية التى تحرص على المساواة العامة دون أن تشغل بالها بالتفصيلات الكفيلة بتنظيم أدق وأجدى، مع هذا فإنه يتحدث عن حسن حظه مقارنة بوضع الآخرين، وإن كان يتحدث عن تسكين أصحاب المؤهلات العليا فى وظائف الشركة وأقسامها المختلفة حديثا ساخرا:

«. . . هبط على الشركة، نتيجة القانون الجمهورى بتعيين الخريجين، أربعة موظفين جدد دفعة واحدة تسلموا العمل فى فبراير ١٩٦٢، منهم ثلاثة من خريجى الآداب فلسفة (١٩٥٧)، وجغرافيا (١٩٥٧)، وتاريخ (١٩٦١)، وخريج حقوق (١٩٥٨). كان صاحبنا أحدث الخريجين المعينين بالشركة، وعد زملاءه الثلاثة من المحظوظين، فقد تقلب ثلاثتهم بين مختلف الأعمال، فكان خريج الفلسفة يعمل كاتبا باليومية بشركة مياه غازية من مارس إلى أكتوبر، ويعانى البطالة من نوفمبر حتى فبراير، وحصل خريج الجغرافيا بعد بطالة دامت عامين على إحدى وظائف المؤهلات المتوسطة عن طريق ديوان الموظفين فكان كاتبًا بمصلحة الآثار، أما خريج الحقوق فقد أنهى فترة التدريب بمكتب أحد للمحامين لم يتقاض عنها أجرًا، وسجل اسمه فى جدول المحامين، وكان أحسن الأربعة حالاً، لم يعان الفاقة مثلهم لأن والدته الثرية كانت تنفق عليه ببذخ لكونه وحيدها».

«لم يتضمن القرار الصادر من المؤسسة للشركة أى إشارة إلى الراتب الذى يتقاضاه كل من هؤلاء «الدخلاء» الأربعة (هكذا كان يُنظر إليهم)، فلم يكن هناك كادر محدد للشركة أو غيرها من الشركات، وإنما كان تحديد الراتب متروكا لتقدير رئيس مجلس الإدارة الذى قرر أن يكون الراتب ٢١ جنيها شهريا، وكان هذا مبلغا محترما، لأن مَنْ عينوا بالحكومة حصلوا على خمسة عشر جنيها، ولكنه كان يعادل ثلث الراتب الذى كان يحصل عليه مَنْ يعين بمؤهل متوسط قبل التأميم».

«بقيت مشكلة أخرى هى تحديد وظائف أولئك «الدخلاء»، فلا علاقة بين مؤهلاتهم ومجال العمل بالشركة الذى يتطلب الهندسة والعلوم والتجارة، فتم اختيار حجرة كانت مخصصة لمراقب الشحن والتفريغ، وضعت فيها أربع طاولات وأربعة كراسى كانوا يجلسون فيها معًا من الثامنة حتى الثالثة بعد الظهر دون عمل، يتندرون

على ما يصل إلى أسماعهم من أحاديث العمال بشأنهم: «دول بتوع الحكومة بعتاهم يراقبوا البوظان اللى فى الشركة»، أو «دول تبع المباحث جابهم حنطور لجل يلجم العمال»، إلى غير ذلك من تخمينات، ولا يدرى أولئك العمال التعساء أن هؤلاء «الأفندية» لا يقلون عنهم من حيث قلة الحيلة، وأن التحاقهم بالعمل بالشركة جاء بعد طول معاناة».

بعد مرور أسبوعين تحددت وظيفة خريج الحقوق فأصبح محققًا بإدارة شئون العاملين، وبعد أسبوع آخر تحددت مواقع خريجى الآداب فأصبح الفيلسوف موظفًا بقلم الأجور بنفس الإدارة، والجغرافى مساعدًا للخواجة ينى (اليونانى الجنسية) المتخصص فى استيراد الكبريت، وأصبح صاحبنا مراجعا بالإدارة المالية، وهى الوظيفة التى شغلها ٦٢ شهرًا حتى استقال من الشركة فى أبريل عام ١٩٦٧».

(٣)

ويتحدث رءوف عباس عن طبيعة وظيفته فى قسم المراجعة المالية حديثًا دقيقًا ومنصفًا وكفيلاً بأن يدلنا على أن الجدية والأمانة وحدهما تكفيان تماما لأن يقوم أى جامعى بوظيفته على نحو أمثل لو كانت الوظيفة بعيدة ظاهريًا عن تخصصه الدقيق:

«... كان قسم المراجعة مختصًا بمراجعة المستندات المالية قبل الصرف، ومراجعة سجلات الأجور، ومستندات المخازن والمشتريات، وكلها أمور لا علاقة بها بالتاريخ، ولكن لا علاقة لها أيضًا بأى تخصص آخر، فيما عدا المراجعة الحسابية، ولم تكن تشكل صعوبة كبيرة مع وجود الآلة الحاسبة (وكانت يدوية). امتنع الفيلسوف عن العمل لمدة أسبوع طالبًا أن يكون رئيس القسم، وانضم إليه المحامى الذى طلب أن يكون رئيسًا للشئون القانونية، أما الجغرافى فارتاح إلى العمل مع الخواجة ينى الذى لم يتجاوز إعداد المحررات العربية التى تُرسل للمؤسسة وغيرها من الجهات الرقابية بشأن ما تستورده الشركة من مستلزمات الإنتاج، وكانت تلك المحررات محدودة، أما صاحبنا فكان حريصًا على أن يثبت أقدامه فى عمله الجديد، وأن يمارسه بطريقة سليمة، ولذلك عكف على دراسة كل الإجراءات الإدارية والمالية التى عليه أن يتولى مراجعتها، ولم يمض شهر واحد حتى كان قد ألم بكل أصول الصنعة التى لا تتطلب ممن يقوم بها سوى حسن البديهة».

«كان قسم المراجعة يضم رئيسًا (دبلوم تجارة) من الفئة المتميزة من الموظفين، يعمل معه اثنان أحدهما شاب (دبلوم تجارة)، والآخر لاعب كرة معتزل (ابتدائية قديمة)، وهما من عمال اليومية، فكان صاحبنا الموظف الثانى بالقسم من حيث الترتيب الإدارى، لكنه جاء فى الترتيب الثالث من حيث الأجر الشهرى، فقد كان اللاعب المعتزل يحصل على ما يزيد قليلاً (على) ضعف أجره، وكان الزملاء الثلاثة على مستوى راق فى تعاملهم معه، خاصة أن رئيس القسم كان مرشحًا لعضوية مجلس الإدارة عن الموظفين متحالفًا مع عامل نقابى ضد رئيس للخازن، وعامل آخر كان مرشحًا رئيسًا لمجلس الإدارة، فكان رئيس القسم بذلك يتمى للمعارضة، وشديد الإعجاب بعبد الناصر».

(٤)

ويروى رءوف عباس قصة الظروف التى هيأت له الاتصال بالحركة العمالية، مما كان له أثر بعيد فى تخصصه الأكاديمى نفسه فيما بعد، ومن الإنصاف أن نبدى إعجابنا بأن هذا المؤرخ صور بداية هذه العلاقة على أنها نشأت نتيجة رغبته فى توفير النفقات، حيث أراد أن يفيد من امتياز الوجبات التى كان مطعم الشركة يقدمها للعمال، وقد كان فى وسع هذا المؤرخ العظيم أن يبدأ القصة بداية أخرى، لكنه آثر الأمانة والتواضع اللذين لا يصدران إلا عن ثقة بالنفس:

«. . . كان بالشركة مطعم يقدم وجبة غداء مدعمة مكونة من اللحم أو الدجاج والأرز والسلطة وثمرة فاكهة، مقابل اشتراك شهرى قدره ٧٥ قرشا، فاشترك صاحبنا وذهب إلى المطعم لأول مرة ليلاحظ وجود مكان خاص للموظفين فى طرف قاعة المطعم بعيدًا عن العمال، رغم أن الوجبة واحدة، فاختار أن يتجه بالصينية الخاصة به إلى مكان العمال وجلس وسطهم، فلاحظ توقفهم عن الحديث والتزامهم الصمت وتبادلهم النظرات، فقدم لهم نفسه وقال لهم: إن جده كان عاملاً، وأبوه لايزال عاملاً، وأنه يحس «بالونس» بينهم، فلماذا يتهيبون منه؟ فردوا بالاعتذار والترحيب لأنهم لم يتعودوا أن يجلس بينهم موظف (لله فى لله)، فلا يحدث ذلك عادة إلا إذا كانت الإدارة تدبر لهم أمرًا. قال لهم صاحبنا: إن الشركة الآن ملك الشعب، فهم من

أصحابها، وأن الإدارة لا تستطيع أن تفعل بهم ما كانت تفعله فى الماضى، وشيئًا فشيئًا ذاب الجليد بينه وبينهم، وبدأ يتعرف على ما كان يدور فى الشركة من خلالهم. قص عليه أحدهم ما عاناه العمال من ضعف الأجور، وغياب الرعاية الصحية، وإجراءات الأمن الصناعى، فالكثير منهم يعانى من الربو، ويتعرضون للحروق المميتة عندما ينفجر أنبوب فى وحدة إنتاج حامض الكبريتيك القديمة، وأنهم يريدون تحسين ظروف العمل، وعندما سألهم عن دور نقابة العمال فى ذلك كله قالوا له: إن النقابة الموجودة من صنع أصحاب الشركات قبل التأميم بالاتفاق مع الشئون الاجتماعية والداخلية، وأسر إليه أحدهم أنهم بدأوا يجمعون التوقيعات لإسقاط مجلس النقابة القديم، ودعاه لحضور اجتماع بهذا الخصوص فى إحدى المقاهى التى تقع على أطراف البلدة».

«حضر صاحبنا الاجتماع، كان الحضور خمسة من العمال الفنيين (الأسطوات)، واثنين من رؤساء الورديات (حملة دبلوم الصنايع)، أما رواد المقهى فكانوا من الفلاحين الذين يأتون إلى كفر الزيات لقضاء مصالحهم، وينتظرون وسيلة مواصلات تحملهم إلى قراهم. عرض الحضور نص عريضة المطالبة بإسقاط مجلس إدارة النقابة، فأعمل صاحبنا قلمه فى النص يصلح من صياغته، وارتاحوا للنص الجديد، وطالبوه أن يساعدهم فى صياغة العرائض التى سيقدمونها للسلطات المعنية، فرحب بذلك، ولكنه اعترض على الطابع السرى للاجتماعات، واقترح عليهم أن يتخذوا من مقر النقابة مركزًا لنشاطهم، لأن مجلس الإدارة لا يملك المقر، فهو ملك لجميع الأعضاء، ويمكن اللجوء للسلطات إذا منعهم مجلس النقابة من ذلك».

(٥)

هكذا نرى رءوف عباس، على ما يرويه، وقد أصبح مشاركًا وإن لم يكن عضوًا مشاركًا، فى هذا النشاط النقابى الذى بدأ يمارس ثورة عمالية على نطاق محلى، وها هو حس المثقف فى رءوف عباس يقود العمال إلى خطوات أكثر ثقة فى ثورتهم المحلية، وهكذا تتسارع أيضا خطواته إلى الاصطدام مع سلطة الإدارة متمثلة فى رئيس مجلس الإدارة ومعاونيه:

«... أعجبتهم الفكرة، وعقد اجتماع أوسع بساحة النقابة التى كانت تحتل شقة

واسعة تمثل الدور الأرضى بإحدى بنايات وسط المدينة، بها فناء يتسع لحوالى ثلاثين مقعداً، وحضر صاحبنا الاجتماع، وبهره ذلك القدر من الوعى الذى لمسه عند المتحدثين من العمال البسطاء، وتم نسخ عشرات الصور لنص العريضة، كتب عشرا منها بخطة، وتم جمع التوقيعات عليها خلال نوبات العمل (الورادى)، ثم عُقد اجتماع آخر تم فيه فرز العرائض (وكانت من صورتين)، فحرر صاحبنا خطاباً موجهاً للرئيس جمال عبد الناصر، وآخر موجهاً لوزير العمل، ووضعت كل صورة فى مظروف وتم تسجيلها للجهة الموجهة إليها، ولم يحدث - حتى ذلك الحين - أى احتكاك بين للمجلس القديم وبين مَنْ تزعموا هذه الحركة والعمال الذين شاركوا فيها».

(٦)

وسرعان ما تتطور الأمور ويتدخل الأمن فى الموضوع، ونحن نلاحظ أن رءوف عباس يصور تدخل الأمن فى إطار الحفاظ على الأوضاع القائمة، وحماية مكاسب الإدارة لا العمال:

«... بعد صدور ذلك القرار بأسبوع، تلقى اتصالاً من ضابط المباحث العامة بمركز كفر الزيات يدعوه للالتقاء به فى نادى الموظفين الذى يقع على فرع رشيد أمام المركز مساء للتعرف عليه، فالتقاه هناك ليجد معه رئيس الوردية الذى كان حاضراً اجتماع المقهى مع زميل آخر له، وقال الضابط: إنه نُقل حديثًا إلى كفر الزيات وأنه يريد التعرف على الموظفين الشباب، وأن ذلك الشخص اقترح عليه التعرف عليه لأنه يحب إقامة روابط الصداقة مع المثقفين، وباسم التعارف وجه حزمة من الأسئلة إلى صاحبنا الذى ضاق ذرعًا بها وسأله عن مغزى كل تلك الأسئلة، وهل هى أسئلة للتعارف أم أسئلة تحر وتحقيق؟ فضحك وتعلل «بحكم» المهنة، وفى نهاية اللقاء قال الضابط: أرجو أن نظل أصدقاء، وألا يحدث ما يشوب هذه الصداقة».

«وصمت برهة ثم قال: ياريت تبعد عن الجماعة إياهم، أنت مش قد البهدلة».

(٧)

ولكن صاحب المذكرات رغم هذه النصيحة الواضحة (!!) يرحب بالصراع مع الإدارة على حد قوله، ويلقى القفاز فى وجه الإدارة وأجهزة الأمن معًا، ومن حسن حظه أن تأتى الرياح بما يشتهيه، وتتدخل وزارة العمل لمصلحة العمال:

«. . . وبعد أيام معدودة قال زميله الجغرافى الذى يعمل مع ينى (وكان يشاركه السكن) إنه علم من الخواجة ينى أن شفيق بك حنطور (رئيس مجلس الإدارة) سينقله إلى المناجم بالسباعية عندما يرى آخرة «الهوجة» التى شارك فيها، وقال: إن الخواجة ينى مستعد لترتيب مقابلة مع البك ليعتذر له، عندئذ يصرف النظر عن نقله إلى المناجم».

«كان صاحبنا قد بادر مساء نفس اليوم الذى التقى فيه ضابط المباحث العامة، بزيارة الأسطى عبد النبى (أحد قادة حركة جمع التوقيعات) فى بيته ليخبره باختصار بما دار بينه وبين الضابط، ويحذره من رئيس الوردية عميل الإدارة والمباحث، وفى اليوم التالى كان العمال جميعًا قد علموا بحقيقة رئيس الوردية، وعاملوه معاملة المنبوذ، وعزلوه تمامًا عن كل ما اتصل بنشاطهم، ولذلك فهم صاحبنا الرسالة التى حملها زميله من ينى على أنها تصعيد للتهديد، بعدما أحس رئيس مجلس الإدارة بعدم جدوى تهديد ضابط المباحث العامة، بعدما قاطع العمال جاسوسه واحتقروه».

«ولكن لم تمر بضعة أيام حتى وصل مسئول كبير من وزارة العمل التقى بالعمال وزعمائهم بمقر نقابتهم، واستمع إلى مبررات طلبهم إسقاط مجلس الإدارة القديم، وبعد أسبوع واحد صدر قرار حل مجلس النقابة، وتعيين لجنة إدارية لإدارة أعمال النقابة لحين تحديد موعد ونظام انتخابات التشكيل النقابى على مستوى الجمهورية، وكان أعضاء اللجنة الإدارية من بين التسعة الذين وردت أسماؤهم فى العرائض التى وقع عليها العمال، وجاءت بعدها انتخابات عضو مجلس الإدارة عن العمال والموظفين، ففاز فيها الأسطى عبد النبى عن العمال، وفاز محمد إسلام (رئيس المراجعة) عن الموظفين».

(٨)

ثم يروى رءوف عباس أنه مضى خطوة أوسع فى طريق عداوته للإدارة فتمكن من خلال موقعه الوظيفى من تسجيل خطأ ارتكبه رئيس مجلس الإدارة نفسه، وهكذا يبدأ معركة كان يعرف أنها غير متكافئة مع رئيس مجلس الإدارة، لكنه يبدؤها وكله أمل فى الانتصار:

«. . . علم (أى صاحب المذكرات) من بعض العمال أن ثلاثة أوناش صغيرة اشترتها الشركة ذهبت إلى عزبة البك، وبعدها بأيام عُرضت عليه أوراق العملية لمراجعتها: محضر الشراء بالممارسة من أحد تجار وكالة البلح، محضر الاستلام، وإذن إضافة المخزن للأوناش كعهدة، والفاتورة بالقيمة، والأوراق على هذا النحو سليمة وكاملة، ولكنه لم يكتف بها، بل راجع أذون الصرف الخاصة بالمخازن ليكتشف أنها صرفت فى نفس يوم الإضافة لحساب «عملية دمنهور»، ولم يكن هناك عملية بهذا الاسم، فأعد صاحبنا مذكرة وافية بالموضوع طالبًا التأكد من جهة الصرف، لأنه يرجح أن عملية الشراء كانت وهمية مما يعرض أموال الشركة للضياع، وأقنع رئيسه (عضو مجلس الإدارة المنتخب) برفع الأمر إلى رئيس الشركة».

«وفى اليوم التالى استدعاه رئيس الشركة وسأله: أنت اللى كتبت المذكرة دى؟ فرد بالإيجاب، فقال الرجل: أنت قدامك مستندات سليمة، إيه دخلك فى خطة التشغيل؟ فرد عليه قائلا: ماليش دخل إزاى، دانا صاحب مصلحة، فتعجب الرئيس وسأله: مصلحتك إيه بقى إن شاء الله؟! فقال: الشركة ملك الشعب، وأنا واحد من الشعب، ومن حقى أن أحافظ على مصلحة الشعب. هنا ثار الرئيس قائلا: يابنى أنتم بتصدقوا الكلام الفارغ اللى بيقوله عبد الناصر؟ دا عاوز بس يضحك على الناس، امشى شوف شغلك وخليك فى حالك».

«عاد صاحبنا إلى المكتب ليجد وجه رئيسه محتقنا، كان من الواضح أنه لقى الكثير من التأنيب، وأبلغه أن مراجعة فواتير المشتريات أصبحت من اختصاص زميل آخر، فغلى الدم فى عروقه، وسارع بكتابة شكوى إلى جمال عبد الناصر ذكر فيها الموضوع باختصار، وركز على ما قاله رئيس مجلس الإدارة عن عبد الناصر».

(٩)

هكذا يواجه رءوف عباس بما يسبب له الإحباط لكنه لا يقع فى قبضة الإحباط، وهو لذلك يواصل حديثه إلينا عما رآه من الفساد، ويحدثنا عن أن هذا الفساد الذى رآه كان، فيما بعد قليل، بمثابة الدافع الذى حال بينه وبين قبول فكرة الانضواء فى تنظيمات السلطة وبخاصة منظمة الشباب الاشتراكى:

«... وبعد حوالى ثلاثة أسابيع استدعاه رئيس مجلس الإدارة، رفع فى يده المذكرة التى أرسلها للرئيس عبد الناصر بعينها، وسأله: خطك ده؟ فرد بالإيجاب، قال: عرفت أن عبد الناصر بيضحك على المغفلين اللى زيك؟ إحنا ردينا بأن الشكوى كيدية لأنك موظف مهمل، وعلى فكرة مخصوم منك خمسة أيام وعندك حرمان من العلاوة الدورية، ابقى خلى عبد الناصر ينفعك!».

«ما كان يجهله صاحبنا أن محمد شفيق حنطور (رئيس مجلس الإدارة) كان من أخوال شمس بدران، وأنه كان مسنودا، وكان ذلك النموذج المؤسف بارزًا فى القطاع العام، فتحولت معظم شركاته إلى «عزب» لرؤسائها».

«رأى صاحبنا رأى العين الرشى (يقصد: الرشاوى) المادية والعينية التى تقدم لمفتشى مؤسسة الصناعات الكيماوية، ومفتشى أجهزة الرقابة الأخرى، ومأمور وضباط مركز كفر الزيات، وكيف كانت تتم تغطية ذلك كله بمستندات صورية أو تحت بند «الإكراميات»، ورغم التوسعات التى شهدتها الشركة على يد القطاع العام، وتأسيس مصنع آخر بأسيوط، إلا أن الفساد الإدارى على مستوى المؤسسة، وغياب الرقابة الشعبية بتحجيم دور الحركة القيادية، كان بمثابة السوس الذى ينخر فى عظام القطاع العام».

«ولعل ذلك كان من أسباب نفور صاحبنا من «منظمة الشباب» واعتذاره مرتين عن عدم حضور دورة تدريبية بحجة انشغاله بالدراسات العليا، فقد كان يرى البون شاسعًا بين الشعارات المرفوعة، وما يراه ماثلاً أمامه على أرض الواقع. فبعد عام واحد من حل اللجنة النقابية القديمة بدأت انتخابات التنظيم النقابى فتم توقيع العزل السياسى على العناصر النشطة الواعية من النقابيين الناصريين، وتُرك الحبل على الغارب للعناصر الانتهازية التى سيطرت على التنظيم السياسى والتنظيم النقابى معا!».

(١٠)

هكذا نرى رجلا قدر له أن يعمل فى القطاع العام لكنه لا يستسيغ هذا العمل فى ظل ما رآه من فساد، وهو لا ينفر من القطاع العام وحده، لكنه ينفر من كل التنظيمات السياسية للثورة !! وقد كان من الطبيعى لشاب نابه مثله أن يتجه إلى إخراج طاقته فى الدراسات العليا، وهو ما حدث بالفعل.

ونحن نقرأ بإعجاب ما يسجله رءوف عباس من حديث عن اختياره لموضوع رسالته فى الماجستير، ونراه يعترف بأن تجربته التى عاشها فى كفر الزيات كانت بمثابة الزاد الذى جعله يفكر فى موضوع رسالته، بل نحو ما سجله بالفعل، وهو يحدثنا أن أساتذته «الأحباب» كانوا يتوجسون من مثل هذا الموضوع، لكنهم سرعان ما تخلوا عن هذا التوجس:

«... وحسمت التجربة التى عاشها بين عمال كفر الزيات اختياره، فقد لاحظ أن أولئك العمال الذين نجحوا فى إسقاط اللجنة النقابية، وراءهم خبرة نضالية لم تأت من فراغ، وراح يبحث عن كتاب فى تاريخ الحركة النقابية فى مصر، فلم يجد سوى كتابات لا تغنى ولا تسمن، ووجد عشرات الكتب الإنجليزية عن الحركة العمالية فى أوروبا عامة، وبريطانيا خاصة، فعقد العزم على دراسة الحركة العمالية منذ نشأتها حتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢».

«استشار أستاذه أحمد عبد الرحيم مصطفى فرحب بالموضوع، لكنه اعتذر عن عدم الإشراف (رغم أنه كان قد أصبح أستاذا مساعدا)، وفضل أن يعرض صاحبنا الموضوع على أحمد عزت عبد الكريم، فإذا قبله ورأى إسناد الإشراف إليه كان بها، وإذا تولى هو نفسه الإشراف فإنه يتوقع من أحمد عبد الرحيم مصطفى كل عون ممكن».

«عرض صاحبنا الموضوع على أحمد عزت عبد الكريم فى سمناره العتيد فى أكتوبر ١٩٦٣ فطلب منه الحضور إلى منزله بمنشية البكرى فى العاشرة من صباح الجمعة، فذهب فى الوقت المحدد وسأله الأستاذ عن دوافع اختياره لهذا الموضوع بالذات، فشرح له كيف كانت تجربته بكفر الزيات وراء الاختيار، وسأله الأستاذ مرة أخرى

سؤالاً مباشراً عما إذا كان هناك اتجاه سياسى معين وراء الاختيار، فنفى الطالب ذلك، وأكد أن دوافعه علمية صرفة، وعندما سأله عن مصادر الدراسة الوثائقية قال للأستاذ: سوف أبحث عنها حتى أجدها، فقال الرجل: على بركة الله، ووقع على الأوراق بالموافقة».

«وبعد التسجيل بعدة شهور بدأ أمين عز الدين ينشر بالطليعة سلسلة مقالاته الشهيرة عن فجر الحركة النقابية فى مصر، فاطمأن الأستاذ إلى سلامة الاختيار».

(١١)

وقد أتاحت الدراسة العلمية لرءوف عباس أكثر من لقاء بعدد من الشخصيات المتميزة فى محيط الحركة النقابية العمالى والسياسى، وهو يحدثنا بإفاضة عن تجاربه فى مثل هذه اللقاءات التى كانت جديدة عليه، ويحرص على تقديم ماهو طريف فى هذه اللقاءات، وهو يحكى قصة لقائه بالأمير عباس حليم على نحو طريف ومؤثر:

«. . . كان لابد من التقاط طرف الخيط الذى يوصل إلى المصادر، وعلم من بعض قراءاته الأولية أن النبيل عباس حليم كان له دور فى الحركة النقابية، وتحرى عن مكان وجوده فعلم أنه مقيم بالإسكندرية، ورجع إلى دليل تليفون الإسكندرية ليقع على رقم عباس حليم، فاتصل به فإذا بلكنة المتحدث تبدو أجنبية، وحدد له موعدا الثامنة صباح الجمعة، فسافر صاحبنا إلى الإسكندرية مساء الخميس حيث استضافه أحد أصدقائه من موظفى شركة المبيدات بكفر الزيات، ووصل إلى شوتس برمل الإسكندرية فى السابعة والنصف صباحا ليبحث عن البيت، فوجد أمام محطة الترام قصراً قديمًا يحمل الرقم الذى يبحث عنه فجلس على مقعد المحطة نحو ربع الساعة ثم قرر استكشاف المكان».

«كان القصر قديمًا كالحًا، والحديقة جرداء إلا من بعض الأشجار المعمرة، وبوابة القصر مفتوحة على مصراعيها لا يحرسها أحد، تلفت صاحبنا ذات اليمين وذات الشمال وهو يتقدم عبر البوابة فى اتجاه القصر، فوجد كلبًا ضخمًا يرقد تحت إحدى الأشجار، هده الكبر، رفع رأسه ليرمق الزائر الغريب بنظرة ثم أغمض عينيه من جديد، وكأنه رأى أن المسألة لا تستحق النباح، فمضى صاحبنا فى طريقه باتجاه

القصر، فإذا برجل عجوز يطل من نافذة زجاجية بالدور الأول يناديه: عباس أفندى؟ فرد بالإيجاب، فقال الرجل: تفضل، فصعد الدرج حتى باب السلاملك لتفتح الباب له خادمة عجوز ردت على تحية الصباح، الرد المحبب إليه: «يسعد صباحك»، قادته إلى المكتب حيث كان أفندينا النبيل عباس حليم يقف أمام المكتب، وبعد تبادل التحية قال له: قبل أن نتكلم سويا أريد أن أريك أولا ما فعله (المعرصين) بالعمال، ووضع أمامه عدد «المصور» الذى غطى إعدام البقرى وخميس، وحكم بالسجن على عدد من عمال كفر الدوار فى الشهور الأولى للثورة، وسأله رأيه فى هذا المشهد، فأجاب: إنها نقطة سوداء فى تاريخ النظام ما فى ذلك شك، قال أفندينا الذى كان يتحدث العربية على طريقة الخواجات: هل تحب أن تتحدث بالإنجليزية أم الفرنسية؟ فاختار صاحبنا الإنجليزية».

«كان النبيل عباس حليم يحتفظ بألبومات ضخمة تضم قصاصات الصحف التى تحمل أخباره وأخبار النشاط العمالى، جُمعت بعناية، وألصقت بالألبومات وفق تسلسلها الزمنى، ولما علم أن صاحبنا موظف بكفر الزيات وافق أن يعيره فى كل أسبوع ثلاثة ألبومات، فكان يلتقيه كل أسبوع على مدى شهرين يناقشه فيما قرأ، ويعيد ما استعاره ويحمل معه الدفعة التالية حتى تجمعت لديه فى النهاية مادة كانت تحتاج إلى ما يزيد على العام لو جمعها بنفسه من الدوريات المودعة بدار الكتب المصرية.

(١٢)

وإذا كان فى قصة النبيل عباس حليم طرافة الحديث عن نبيل من أفراد الأسرة المالكة، فإن رءوف عباس لا يبخل علينا بتفصيلات القصة التى دفعته إلى البحث عن الزعيم العمالى محمد حسن عمارة والإفادة من السجلات التى كان يحتفظ بها للحركة العمالية، ومن الطريف أن نتأمل طبيعة المفارقة فى رواية الأحداث، فعلى حين صب عباس حليم اللعنات على محمد عمارة لأنه لص سرق جميع أوراق الاتحاد، فإن المؤرخ بحاسته وفهمه يرى لقاء هذا الرجل (اللص) على أكبر درجة من الأهمية للسبب نفسه، وهو أنه أصبح يملك هذه الأوراق.

وكالعادة فى البحث العلمى فإن كل خيط يقوده إلى أخيه، وهكذا عرف صاحبنا

سيد قنديل رئيس نقابة عمال الطباعة، كما عرف النقابيين الماركسيين محمد يوسف المدرك، ومحمود العسكرى، وأحمد طه من طريق آخر:

«تردد اسم محمد حسن عمارة سكرتير عام اتحاد نقابات عمال القطر المصرى، الذى رأسه عباس حليم، وكان الرجل فى نفس الوقت رئيسًا لنقابة الحلاقين، وعندما سأل عباس حليم عنه صب عليه اللعنات واتهمه بسرقة جميع أوراق الاتحاد، فأصبح العثور على الرجل على درجة بالغة من الأهمية، فاتجه صاحبنا إلى شارع كلوت بك حيث كان قد لاحظ وجود صالون حلاقة قديم عُلقت على بابه برطمانات دود العلق، فذهب إلى هناك، وسأل صاحب المحل عن عم الأسطى محمد حسن عمارة، فإجاب الرجل: عاوزه ليه ياأفندى؟ رد بقوله: أصله كان زوج المرحومة عمتى وعاوزه علشان مسألة عائلية، وفكر الرجل مليا ثم طلب من الأفندى أن يعود إليه بعد صلاة المغرب».

«وقد كان.. وجد أمامه محمد حسن عمارة كما رآه فى الصور التى شاهدها عند النبيل عباس حليم، ولكن بعد إضافة عوامل الزمن، استطاع أن يرتب معه لقاءات أيام الجمعة بمقر إقامته بالمطرية، وعندما كسب ثقته جر من تحت السرير حقيبة سفر جلدية قديمة كانت تضم مجموعة هامة من وثائق اتحاد العمال وغيره من التنظيمات النقابية التى شارك فيها محمد حسن عمارة، فاشتغل صاحبنا بنسخ ما وجده مهمًا لدراسته».

«وعن طريق محمد حسن عمارة سمع عن سيد قنديل رئيس نقابة عمال الطباعة فى الثلاثينيات والأربعينيات، واستطاع العثور عليه عن طريق بعض المطابع القديمة التى كانت تقع حول حديقة الأزبكية، وحصل منه على سجل محاضر حزب العمال الاشتراكى، كما استطاع الاتصال بالنقابيين الماركسيين: محمد يوسف المدرك، ومحمود العسكرى، وأحمد طه، عن طريق زميله وصديقه سعد صمويل الفيشاوى، وحصل منهم ومن غيرهم على بعض الأوراق الهامة، والدوريات العمالية المجهولة، واستعان بخطيبته فى تجميع بعض ما احتاجه البحث من مادة الدوريات من دار الكتب المصرية، وبذلك اكتملت المادة التى أعد منها رسالته التى نوقشت فى نوفمبر ١٩٦٦».

(١٣)

هكذا أصبحت وظيفة هذا الباحث العلمى قريبة من ميدان التاريخ الاجتماعى والوطنى، وهكذا أصبح مجال بحثه العلمى قريبا من مجال السياسة، وهكذا أصبح

صاحبنا مسلحا بالوعى السياسى الناشئ من الوعى التاريخى، وها هو هذا الوعى يحدد موقفه من الثورة حيث نراه يحدثنا عن بعض ما أصابه من الاكتشاف المبكر لأخلاق ممارسة السياسة فى عصر الثورة، وهو يصف (بسخرية بالغة، وتحسر حقيقى) طريقة تنظيم المظاهرات الطلابية لمصلحة الثورة، وما كان يحيط بهذا التنظيم من تعطيل الدراسة، وإغلاق المكتبة، وتضييع وقت الطلاب، وتعويدهم على الفساد المبكر:

«... كان الاتحاد القومى (التنظيم السياسى للثورة) ينظم مظاهرات طلابية فى بعض المناسبات، فيجمع الفراشون سيارات التاكسى سعة الخمسة راكب من شارع شبرا، وتقدم إدارة رعاية الطلاب ٢٥ قرشًا لكل خمسة من الطلاب بعد ركوبهم التاكسى، على أن يتوجه الجميع إلى ميدان التحرير حيث تبدأ المظاهرة، فكان الطلاب عادة يدفعون لسائق التاكسى خمسة قروش بعد الخروج من الكلية ببضعة أمتار، ويقتسمون الباقى فيما بينهم، أو يصرفونه فى المقهى، أما الكلية فكانت تعطل الدراسة فيها تمامًا، وتغلق المكتبة أبوابها فى مثل هذا اليوم».

(١٤)

لهذا كله فإن رءوف عباس يصف توجهاته السياسية بدقة شديدة، لكنه، فى الواقع، يبدو مشمئزا من الأوضاع أكثر من قابليته للأمانى، ويبدو هذا فى نصه الذى يميل إلى النفى بأكثر من ميله إلى الإثبات، وهو يصنف نفسه فى النهاية على أنه واحد من الأغلبية الصامتة، وليس هذا بالأمر الغريب على توجه أمثاله فى هذه الحقبة، وانظر إليه وهو يقول:

«... فلم يكن الرجل من ذوى السلطان، ولم يتصل بأهله يومًا ما من قريب أو بعيد، ولم يكن فى موقع ما فى أى حزب سياسى بما فى ذلك التنظيم السياسى فى عصر الثورة، والأحزاب التى خرجت من عباءته، أو قامت على أطرافه، ولم يكن عضواً بأى من التنظيمات السياسية التى تعدها السلطة «خارجة عن إطار الشرعية»، بل كان الرجل مستقلاً، وإن كان بحكم انتمائه الفكرى أقرب إلى يسار الحركة السياسية، مؤمنًا إيمانًا لا يتزعزع بالقومية العربية، ولكن شتان بين مَنْ كان له دور فعال فى الحركة

السياسية، ومَنْ عاش على هامش لا تتجاوز مشاركته فيها حدود ما كان متاحًا لغيره من المواطنين ممن ينتمون إلى الأغلبية الصامتة».

(١٥)

ربما جاز لنا أن ننتقل الآن من معاناة صاحب المذكرات فى محيط الوطن إلى معاناته فى محيط الأسرة الصغيرة ولنتأمل فى حياة هذا الرجل وتكوينه، ولعلنا نبدأ هذا الحديث بطرفة من الطرائف العديدة التى تحتويها هذه المذكرات، وهو ما نراه من حرص رءوف عباس فى مقدمتها على أن يتندر بالتوافق الذى حدث فى تواريخ ميلاده وميلاد والده وميلاد ابنه ويقول:

«ولد صاحبنا فى الرابع والعشرين من أغسطس ١٩٣٩».

. . . . . .

«وشاء القدر أن يولد صاحبنا فى هذا الموقع بالذات فى ظروف أزمة دولية أشعلت نار الحرب العالمية الثانية، وعندما أصبح شابًا كان يتندر بهذا التوافق الغريب بين مولده وقيام الحرب العالمية الثانية، ومولد والده فى أغسطس ١٩١٤ وقيام الحرب العالمية الأولى، وكثيراً ما كان يبدى إشفاقا على العالم من أن يتسبب زواجه وإنجابه فى وقوع الحرب العالمية الثالثة، وعندما رُزق بولده الوحيد فى ٢٤ من أكتوبر ١٩٦٦ ظل يعرب فى سخرية عن قلقه على مصير العالم، ولم تمض نحو سبعة أشهر حتى وقعت هزيمة يونيو ١٩٦٧، ولا يعنى ذلك أن عائلته كانت حقًا نذير شؤم على العالم ومصر، فلا علاقة بين مولد طفل برىء ووقوع حادث جلل بهذا الحجم المفزع، لكنه يعبر عن حالة نفسية مزاجية تلخص معاناة السنوات الخمس والعشرين الأولى من عمره».

(١٦)

ويتحدث الدكتور رءوف عباس بألم حقيقى ومتواصل عن معاناته من الجوانب القاسية وغير الإنسانية فى تربية جدته له، وهو يعجب من أن يكون هذا الذى لقيه فى بداية حياته هو مصيره فى سنوات الطفولة الأولى على الرغم من وجود والديه على قيد الحياة.

هو يقدم حديثه عن هذه المعاناة فى مواضع متعددة تصور المراحل المتوالية لهذه المعاناة.

وسوف نورد هذه الفقرات المتتابعة من حديثه فى مواضع متفرقة لتكون للقارئ صورة واضحة عن الانطباع القاسى الذى يتولد فى بعض هذه التجارب التى يتعد فيها الطفل عن والديه، ويفتقد حنانهما كما يفتقد فى الوقت ذاته الحنان الطبيعى الذى يكون فى العادة مضاعفا عند كبار السن، وبخاصة إذا ما كانوا هم الأجداد والجدات، وربما يصعب علينا أن نتهم رءوف عباس بالمبالغة فى نقد سلوك جدته فى ضوء ما قدمه من صورة متكاملة لهذه المعاناة، وفى ضوء تصويره الدقيق لدوافع جدته فى هذا السلوك.

. . . . . .

ومن الإنصاف أن نشير إلى أن رءوف عباس قد أفاد من خبراته الأكاديمية كأستاذ للتاريخ فى التعبير الدقيق عن هذه الدوافع تعبيراً يكفل له من القارئ تصديق الوقائع المترتبة على الدوافع على الرغم من قسوتها:

«... فمنذ أواخر عام ١٩٤٣ عاش بالقاهرة مع جدته لأبيه، كان الأب يحس بالذنب تجاهها لتركه (أى الأب) لها (لوالدة الأب التى هى الجدة) (رغم ما عاناه من زوجها)، وخاصة أن طلاقها من زوجها الثانى جعلها فى حاجة إلى رعاية ولدها الوحيد لها، فقد كانت تكسب عيشها من الاشتغال بالخياطة لجيرانها من سكان المنطقة الشعبية التى كانت تقطنها بشبرا».

«رفضت الجدة أن تترك القاهرة وتعيش مع أسرة ابنها، فقد كانت تكره زوجته (أم صاحبنا) لأنها كانت من اختيار طليقها (والد الأب)، فخصص لها نجلها ريع دخله المحدود، وأصرت على أن تحتفظ بصاحبنا (رءوف عباس) معها ليلتحق بكتاب مشهور بشبرا بأرض الدراوى التى تقع مقابل مدرسة التوفيقية على شارع شبرا، وكانت فاتحة الإقامة مع الجدة سقوط صاحبنا (الطفل) من الطابق الثانى من فوق درج البيت (الذى كان بلا سياج) ليهوى على رأسه فى صحن البيت، وظل صوت ارتطام رأسه بالأرض

يدوى فى أذنيه عدة سنوات، وظل لمدة سنتين (بعد الحادث) يهب من نومه مذعورا يبكى لساعات، ويذكر أن الجدة وجيرانها ترددوا به على عدد من المشايخ، كان آخرهم بمشتهر، صنع له حجابًا ظل معلقًا فى رقبته نحو عامين، ولم يعد يستيقظ بعدها فى منتصف الليل مذعورًا، وذات يوم دفعه الفضول لمعرفة ما يحتويه الحجاب، فمزق غلافه من القماش ليجد بداخل الكيس ورقة مطوية عدة طيات فيها حروف متفرقة، ورسم كهيئة السير، وسيف غُطى نصله بالكتابة، فمزق الورقة، وادعى لجدته أن الحجاب سقط منه دون أن يدرى».

«ولم يكن الاستيقاظ فى منتصف الليل فى حالة هلع وذعر شديد هو كل ما ترتب على الحادث المروع من نتائج، فقد أصيب صاحبنا بكسر فى الفك الأيسر لم ينتبه إليه أحد إلا بعد نحو خمس سنوات من الحادث، ترتب عليه عدم استطاعته فتح فمه باتساع يزيد (على) نحو واحد ونصف سنتيمتر، وأورثته هذه العاهة (التى لازمته حتى اليوم وستصحبه إلى قبره) متاعب نفسية شديدة فى فترة المراهقة على وجه التحديد، فكان لا يتناول طعامًا أمام غرباء عنه حتى لا يثير فضولهم السؤال عن سبب تناوله الطعام بطريقة غريبة عن المألوف، بل جعلته هذه العاهة يحرص على أن يكون آخر مَنْ يدخل مطعم المدرسة الابتدائية، ويتلكأ فى تناول وجبته حتى ينصرف مَنْ حوله على المائدة، عندئذ يسرع بالتهام الطعام، وأورثته تلك العاهة، وحياته بعيدًا عن أسرته وأخوته الذين كان يزورهم يوم الخميس بعد انتهاء اليوم الدراسى، ويعود من عندهم مساء الجمعة، أورثته الميل إلى الانطواء، وحذرا شديدا فى الاختلاط مع أقرانه، وحرصا شديدا فى اختيار مَنْ يتخذه صديقًا، وصاحبته الكثير من أعراض هذه الحالة النفسية حتى التحاقه بالجامعة، بدأ يتخلص تدريجيا منها، فلم يبق منها إلا الحرص الشديد فى انتقاء الأصدقاء».

(١٧)

وحين يروى رءوف عباس قصة قبوله فى إحدى المدارس الابتدائية فإنه يجعلنا نشعر بمزيج من التعاطف معه من ناحية، ومن احترام النظام السائد فى ذلك الوقت مهما كان قاسيا فى مظهره:

«. . . وقدم أوراق ابنه لمدرسة السيدة حنيفة السلحدار الابتدائية التى تقع بشارع زنانيرى أمام المحكمة الشرعية بأول شارع شبرا، وجاء اختياره لهذه المدرسة، وليس مدرسة شبرا الابتدائية الأقرب موقعًا من عزبة هرميس حيث يقيم مع الجدة، أن لمدرسة السيدة حنيفة السلحدار وقفا خاصا للإنفاق على المدرسة التى خصصتها صاحبة الوقف لتعليم أبناء فقراء المسلمين، فكان الاختيار مرتبطا بما توفره هذه المدرسة من ميزة تحمل الوقف الخاص بالمدرسة لثلثى رسوم الدراسة».

«أدى صاحبنا امتحان القبول فى الحساب والإملاء، وذهب إلى المدرسة برفقة والده لاستطلاع النتيجة عند سكرتير المدرسة، فعلم منه أن النجاح كان من نصيبه وأنه قبل بالمدرسة، ولكن القبول لا يعد نهائيا إلا إذا أحضر «كارت» توصية من أحد «البكوات» موجها إلى حضرة صاحب العزة محمد بك الكاشف ناظر المدرسة».

(١٨)

وهذا هو بعض حديث صاحب المذكرات عن قسوة والده عليه وعلى طموحاته المشروعة:

«خرج الوالد من المدرسة مكتئبًا، يائسًا، يصب جام غضبه طوال الطريق إلى باب الحديد، وطوال رحلة القطار إلى أوسيم، علق والده المسكين قائلا: أدى آخرة كلام عمك أبوزيد، فاكرك بنى آدم، ماله الكتاب. . ده من تونا. . لكن تقول إيه للخيبة. . تقدر تقوللى أجيب لك كارت (بك) إزاى؟! لازم ترجع الكتاب وتحفظ القرآن فى سنة واحدة، أو أبعتك ورشة تتعلم صنعة مادمت فقرى».

«هذه الجمل، وتقاسيم أخرى تتصل بسياقها كانت سهامًا تدمى فؤاد الطفل البائس الحائر ابن السابعة الذى نجح فى امتحان القبول وبقى التحاقه بالمدرسة المناسبة لوضعه الاجتماعى مرهونًا بعملية «الفرز» الاجتماعى التى قد تتيح لأبناء العمال تجاوز حدودهم الطبقية، أو تحول بينهم وبين ذلك. كان صاحبنا مطأطئ الرأس طوال الوقت، ينتابه إحساس عميق بالظلم من والده جعل الدموع تحتبس فى مآقيه، وعندما وصل صحبة والده إلى محطة أوسيم، كان من واجب الوالد صرف تذاكر السفر

للركاب، أجلسه معه بمكتب التذاكر، وراح يتسلى بتوبيخه بما لا يخرج عن السياق سالف الذكر، وهو يبيع التذاكر للجمهور، ودخل المكتب فجأة شيخ معمم مهيب الطلعة، استقبله الأب بالترحاب، كان الشيخ عمدة قرية سقيل القريبة من محطة أوسيم على خط المناشى (مديرية التحرير الآن)، وعاد الأب إلى معزوفة التوبيخ فى حضرة العمدة، فسأله الرجل عن السبب، وعندما علم أن «كارت» توصية من بك يحل المشكلة، نصح الأب بحسن معاملة ولده وسأل عن اسم الولد واسم ناظر المدرسة. كان العمدة فى طريقه لمقابلة البك صاحب العزبة فى قريته، ورغم أنه لم يذكر لوالد صاحبنا عندما سمع منه القصة كاملة، عاد مساء اليوم نفسه حاملاً كارت التوصية، وبذلك وجد صاحبنا نفسه تلميذاً فى مدرسة السيدة حنيفة السلحدار، وبدأ النحس الذى لازمه منذ الرابعة من عمره ينقشع، وتحول الكتاب وقسوة الشيخ وساديته فى تعذيب التلاميذ إلى مصاف الذكريات الحزينة».

(١٩)

ويقدم رءوف عباس فى هذا الكتاب لوحة نفسية نادرة يتحدث فيها فيما يبدو عن مدى قسوة جدته لأبيه عليه، وعن السبب الغريب الذى دفع إلى هذه القسوة، وهو كراهيتها لوالدته التى لم توافق على اختيارها زوجة لابنها، ومع أن مظاهر هذه القسوة لا تحتمل وتدفعنا إلى التعاطف مع مَنْ وقعت عليه وهو صاحب المذكرات، فإننا نرى انتصاره على القسوة أمرا حتميا فى ظل ما نعرفه عنه من إصرار على «التحقق» بعيدا عن «التمتع» أو «الراحة»:

«. . . فمنذ وعى كان يسمع جدته تختتم صلواتها (التى تحرص عليها) بالدعاء على أمه سائلة الله أن يحرق قلبها على أولادها، وكانت تعامله بجفاء شديد، تمنعه من الخروج من الغرفة محدودة المساحة إلى الشارع، ولم يستطع أن يتمتع بما يتمتع به أترابه من حرية اللعب إلا بعد التحاقه بالمدرسة، فكان لا يعود إلى البيت كل يوم إلا قبيل الغروب، يتوقف فى أثناء العودة بملاعب التوفيقية الثانوية للفرجة على تدريبات الملاكمة والمصارعة والجمباز، ثم يتوقف فى فناء كنيسة مار جرجس».

«وحرصت الجدة على أن تكلفه بأمور لا تفسير لها سوى إرهاقه انتقامًا من أمه فى

شخصه، فلا ترتاح إلا إذا أرسلته إلى حقول منية السيرج ليقطع المسافة فى ساعتين ذهابًا وإيابًا ليشترى من هناك بخمسة مليمات الملوخية والطماطم، ويحصل على الفجل والجرجير (فوق البيعة)، حتى إذا عاد من تلك الرحلة المضنية صبت عليه وعلى أمه اللعنات لأنه تأخر فى مشوار هو مجرد «فركة كعب».

«وإذا احتاجت لشراء الخبز أرسلته إلى مخبز يقع على مسيرة ساعة ذهابًا وإيابًا برغم توفر الخبز عند بقال الحى، وكانت ترى أن وجبة العشاء مضرة ولا تنفعه لأنه صغير وتناول العشاء قبل النوم يؤثر على قدرته على الفهم، وتتناول وحدها العشاء وهو يرقبها حتى تعود على ذلك، فحذف من قاموسه مصطلح العشاء».

«وإذا طبخت لحما أكلته وحدها (لأنها مريضة والحكيم وصفه لها)، وعندما تجرأ وأكل - سرًا - قطعة من اللحم ظنًا منه أنها لن تكتشف الأمر، اتضح أنها تحمل معها محضر الجرد) فاكتشفت السرقة ولعنته وأمه لأنه (مفجوع) مثلها، وتوعدته أن ينال من الله جزاء السارق، فيصلى نارًا موقدة».

«أما الإفطار فلا مكان له سوى أيام الكتاب، أما بعد الالتحاق بالمدرسة فلم تعد هناك حاجة إليه لأن المدرسة تقدم وجبة ساخنة أيام السبت والأحد والثلاثاء والأربعاء، ووجبة جافة يومى الاثنين والخميس، وتناول وجبة الإفطار يؤثر على قدرته على التحصيل، فكان عليه أن يذهب إلى المدرسة فى الصباح سيرًا على الأقدام لمدة ساعة يوميًا، دون أن يتناول طعامًا منذ ظهر اليوم السابق».

. . . . . .

(٢٠)

وهو يتحدث عن معاناة والدته من الظروف التى فرضت عليها وعلى ابنها:

«. . . ولم تجرؤ (الضمير يعود على والدته) على البوح بما يتعرض له ولدها من سوء المعاملة إلا عندما رسب بالفرقة الأولى الثانوية، وفكر الأب فى إنهاء تعليمه عند هذا الحد، فيلحقه بعمل حتى يبلغ الثامنة عشرة، عندئذ يسعى لتعيينه بالسكة الحديد بوظيفة كتابية، فانفجر غضب الأم الصبورة المطيعة دومًا، وحكت للأب كل ما يعانيه

ابنه، وتعرض الولد لاستجواب طويل من جانب الأب الذى كان يجهل تمامًا حقيقة ما يجرى لولده، وعلى ضوء ذلك قرر نقله إلى مدرسة طوخ الثانوية (حيث كان يعمل هناك)، فأحس صاحبنا لأول مرة بدفء الحياة الأسرية، وتعرف على اخوته واندمج بينهم، وفتحت بذلك صفحة جديدة من حياته، كان لها أثرها فى تكوينه النفسى، فتلاشى الشعور بالاضطهاد الذى لازمه طوال حياته بعزبة هرميس، وتخلص تدريجيا من الانطواء، وتحسن أداؤه الدراسى كثيرًا، كما تحسنت أحواله الصحية، لكنه لم يتخلص من كراهيته للجدة رغم اضطراره لزيارتها مرة كل أسبوع، تنفيذا لأوامر أبيه، ويحرص على العودة فى نفس اليوم بعدما تُسمعه معزوفتها المعتادة فى نقائص أمه، وتنعى عليه ما أصابه من زيادة الوزن مما يدل على أن أمه (تحشر) له الطعام، فيؤدى ذلك إلى (تخن) مخه وخيبته فى الدراسة (بإذن واحد أحد)».

«لم يعد الفتى يلقى بالاً لهذا الهراء، طالما كانت الزيارة قصيرة روتينية، وعندما طلب منه والده أن يقضى إجازة الصيف مع جدته بعزبة هرميس، جرؤ - لأول مرة - على رفض طلب أبيه، ولكنه برر ذلك برغبته فى العيش مع اخوته لأنه يشعر أنه يعامل معاملة (المنبوذ) دون مبرر، واكتفى الأب بتسديد نظرة قاسية نحوه، وقد كست ملامح الغضب وجهه، ولكنه لزم الصمت، وانتهى الأمر عند هذا الحد».

. . . . . .

«كان لابد له من قضاء العام الدراسى الأول بعزبة هرميس عند جدته، ولكنه اتخذ من المكان مهجعًا فكان يظل بمكتبة الكلية حتى موعد إغلاقها فى السادسة مساء، أو يقضى اليوم بدار الكتب المصرية بباب الخلق، ويكتفى من الطعام بما يقيم الأود».

«وكان اضطراره للإقامة مع الجدة مرة أخرى يعود إلى صعوبة الوصول إلى القاهرة يوميا قبل الظهر، مما يعنى حرمانه من المحاضرات الصباحية، وكان عليه (فى حالة السفر يوميًا) مغادرة القاهرة الساعة الثالثة بعد الظهر، مما يعنى حرمانه من المحاضرات المسائية».

«وهيأ القدر لضيقه بهذا الوضع مخرجًا فنُقل الوالد - ومعه الأسرة - فى العام التالى إلى محطة الحامول منوفية، فاستطاع السفر يوميًا».

(٢١)

نأتى إلى بعض الأوصاف الدقيقة والذكية لبعض الأحوال الاجتماعية التى أجاد الدكتور رءوف عباس تقديمها لمن يريدون كتابة التاريخ الاجتماعى لمصر المعاصرة.

نبدأ بما يرويه رءوف عباس عن المظاهر العميقة والعفوية للوحدة الوطنية حين يقدم تصويراً رائعًا للعلاقة الحميمة بين المسلمين والمسيحيين من سكان عزبة هرميس، التى قدر له أن يقضى فيها فترة طفولته، وهو تصوير ليس بغريب عن الصورة الذهنية التى يعرفها سكان القاهرة ممن قدر لهم أن يحتكوا بأهل هذا الحى، وأن يدركوا عراقة الصلة بين أهله، وتأصل الوحدة الوطنية فى نفوسهم وسلوكهم، وتعمق حب الجيران والوفاء لهم:

«... وكان سكان العزبة موزعين توزيعًا متساويًا بين الإسلام والمسيحية فى بعض البيوت، ولعل تجمع الأقباط المنياويين الفقراء فى هذا المكان يعود إلى قربه من كنيسة مارى جرجس التى تقع فى نهاية شارع الجيوشى، وكان فناء الكنيسة مرتعًا لأطفال العزبة من المسلمين والأقباط، فيذكر صاحبنا تلك الأيام التى شارك فيها أترابه اللعب فى فناء جارة جدته التى كانت تناديها «يا أمى»، وكانت تخاطب والد صاحبنا عند زيارته لأمه «يا أخويا»، وظل صاحبنا حتى بلغ الثامنة من عمره، يعتقد أن «عمته» أم جرجس شقيقة لوالده وابنة لجدته، وخاصة أن أبا جرجس كان ينادى الجدة «يا حماتى»، وعندما كان يحدث سوء تفاهم بين آباء جرجس كانت الجدة تعنف الزوج، فيسترضيها ويقبل رأسها».

«لذلك كانت عزبة هرميس «مصر الصغرى»، عاش سكانها معًا وكأنهم أسرة واحدة، يأكلون معًا من طبق واحد، فرغم فقرهم الشديد كانوا يتبادلون أطباق الطعام والحلوى، ولم تكن أيام صيام الأقباط العديدة عائقًا أمام استمرار هذه العادة، بل كان الجميع مسلمون وأقباط صائمين معظم العام بالمفهوم القبطى للصيام، لا تعرف «طباليهم» اللحوم إلا فى المواسم والأعياد، وكانت النسوة المسلمات والقبطيات يتبادلن إرضاع أطفال بعضهن البعض، بل ورعاية أطفال بعضهن البعض إذا اضطرت إحدى الأمهات إلى السفر إلى قريتها فجأة لأمر طارئ، والجميع لا يفوته واجب عيادة المرضى، وتقديم التهانى فى الأفراح، والتعازى فى الأتراح».

(٢٢)

فإذا ما انتقلنا من حياة رءوف عباس فى بيته إلى حياته فى مدرسته وجدناه ينتقل بنا من وصف المعاناة الشديدة إلى وصف سعادة حقيقية ذلك أنه يصف النشاط المدرسى فى مدرسته الابتدائية وصفًا دقيقًا يجعلنا نتحسر على ما آل إليه حال التعليم فى مصر، ويجعلنا نبحث أيضًا فى الوسائل التى قد تعيننا على العودة إلى هذا العصر الذهبى الذى كان موجودًا بالفعل قبل أن تقودنا سياسات متعاقبة إلى تفريغ التربية والتعليم من محتواهما:

«. . . وشملت برامج الدراسة بالإضافة إلى اللغة العربية والحساب والتاريخ والجغرافيا والعلوم للفرقتين الأولى والثانية يضاف إليها الإنجليزية للفرقتين الثالثة والرابعة، شملت برامج الدراسة الرسم حيث ينتقل الفصل إلى حجرة الرسم، فيشرح المدرس قواعد الرسم، ويمر على التلاميذ ليوجههم ويصحح أخطاءهم، ويولى اهتمامًا بمَنْ يلمس لديه بعض الاستعداد فينمى موهبته».

«وجرت العادة على إقامة معرض فى نهاية العام لرسوم التلاميذ، ويحدث نفس الشىء فى حصة الأشغال فيتعلم التلاميذ تشكيل الطين الصلصال، والزخرفة بمواد مختلفة، والأعمال الخشبية».

«ويهتم المدرس أيضًا بذوى المواهب الخاصة من التلاميذ ليزدان بإنتاجهم معرض نهاية العام، أما حصة الألعاب فكانت تربية بدنية بحق، وكانت حجرة الموسيقى بها بيانو وآلات وترية وطبول، وكان التلاميذ يُدربون على النوتة الموسيقية تدريبًا جديًا، ويختار من بين الطلاب الموهوبين فريق الموسيقى الذى يعزف فى طابور الصباح أثناء إلقاء النشيد الوطنى، وكذلك فى الحفل السنوى فى ختام العام الدراسى».

(٢٣)

هكذا كانت التربية المدرسية كفيلة له بأن يتغلب على سلبيات التربية المنزلية، وهو على سبيل المثال يتحدث عن سماح والده له بممارسة السياسة:

«. . . عاد صاحبنا من قلب القاهرة إلى عزبة هرميس سيرًا على الأقدام ليصل إلى هناك بعد الغروب، فتستقبله جدته باللعنات لأنه يسير فى طريق الضياع باشتراكه فى

المظاهرات مع «العيال البطالين»، وتتوعده بإبلاغ أبيه، وكان حاضراً ذات مرة وهى تقص على الأب ما حدث من ولده، فاستمع الأب للقصة ثم قال لولده: «أهم حاجة عندى انك تأخذ الابتدائية، وبعدها كله بأمر الله»، فاعتبر هذا تصريحًا من والده بالموافقة (ضمنًا) على اشتراكه فى المظاهرات، وخاصة أن الأب كان وفديًا حتى النخاع، ويرى أن النحاس باشا «زعيم الأمة» بلا منازع، ويعتز بمصافحته للزعيم على رصيف محطة بورسعيدعام ١٩٣٦، وحضوره بعض المناسبات التى خطب فيها».

(٢٤)

كذلك فإننا نرى مظهرا مهما من مظاهر التاريخ الاجتماعى فيما يصوره الدكتور رءوف عباس فى دقة شديدة وشغف محبب إلى النفس كفاحه من أجل التعليم الجامعى، وهو يروى أن هذا الكفاح كان يلقى معارضة شديدة من والده، لكن هذه المعارضة توقفت عند حدود المعارضة الشفوية، كما يروى كيف ساعدته الصدفة والروح العامة فى المجتمع والدولة على تحقيق هدفه فى النجاح فى هذا المسعى النبيل:

«. . . وفى صباح اليوم التالى طلب من أمه أن تخبر أباه اعتزامه السفر إلى القاهرة (وكان يحمل أبونيه مجانى يُصرف لأبناء العاملين بالسكة الحديد)، فقد جرت العادة أن يقاطع الأب مَنْ يغضب عليه عدة أيام، فلم يرد الأب بما يفيد الرفض أو الموافقة، بل نظر إليها ولزم الصمت، واعتبر صاحبنا أن هذا السكوت لا يعنى الرفض على أقل تقدير، فسافر توًا إلى القاهرة وراح يبحث عمن يقرضه من أقاربه حتى يجمع المبلغ المطلوب لرسوم الدراسة فلم يجد ترحيبًا من أحد، حتى مَنْ كان باستطاعتهم مساعدته منهم امتنع بحجة عدم جدوى ذلك لأن أمامه مرحلة طويلة، والبلد حالتها الاقتصادية سيئة، والبطالة تتزايد، فلا أمل لمن يتعاون معه فى استرداد ما دفع، سيدة واحدة هى ابنة خالة أبيه قدمت له خمسة جنيهات كاملة، وطلبت أن يبقى الأمر سرًا بينهما لأن تلك الجنيهات من مبلغ ادخرته للزمن لا يعرف عنه أحد شيئًا، فكانت هذه مكرمة لم ينسها أبدًا لها حتى رحلت عن عالمنا فى أوائل التسعينيات».

(٢٥)

وهو حريص على أن ينسب إلى ثورة ٢٣ يوليو الفضل الكامل فى التوسع فى منح المجانية، مقدما ما لم تقدمه الدولة الناصرية نفسها من أسانيد تؤيد فكرته التى يريد بها أن يصور الدولة على هذا النحو، ومن الحق أن نذكر أن هذه السياسات كانت قد بدأت منذ ما قبل ذلك فى وزارات الوفد، لكن كثيرين من قبيل رءوف عباس والأجيال التالية (حتى وإن كانوا من أساتذة التاريخ) يستسهلون عن حسن نية أن ينسبوها إلى عهد الثورة:

«. . . وعندما أعلنت نتيجة القبول وجد اسمه الثالث بين المقبولين بآداب عين شمس، وجاء اختياره لجامعة عين شمس مرتبطًا بظروفه الشخصية، فكلية الآداب كانت فى شبرا، وبذلك يستطيع السفر يوميًا إلى الجامعة بالأبونيه المجانى، ويصل إلى الكلية سيرًا على الأقدام حتى لا يضطر إلى الإقامة مع جدته مرة أخرى، لذلك كانت سعادته بالغة عندما قُبل بآداب عين شمس».

«وعندما ذهب إلى الكلية لأول مرة فوجئ بأن من حق مَنْ يحصل على ٦٠٪ فما فوق من غير القادرين على سداد المصروفات أن يتقدم بطلب للحصول على المجانية مشفوعًا ببحث اجتماعى عن حالته من وحدة الشئون الاجتماعية التابعة لمحل إقامته، فقام بإعداد الأوراق المطلوبة وتقديمها، وأعلنت كشوف أسماء مَنْ حصلوا على المجانية بعد ثلاثة أسابيع فلم يدفع سوى ٣٦٠ قرشًا رسومًا للقيد بدلاً من المصروفات التى كانت تبلغ ثمانية عشر ونصف (جنيه) فيما يذكر، ولم تكن مجانية التعليم قد امتدت إلى التعليم العالى إلا فى يوليو ١٩٦٣، ورغم ذلك بنت حكومة الثورة سياستها على التوسع فى منح المجانية لمن يطلبها، وكان المستند الوحيد الذى يبرر الإعفاء (البحث الاجتماعى) يتم بمجرد تقديم الطلب، فيسأل الطالب عن وظيفة أبيه، وراتبه الشهرى، وعدد أفراد الأسرة، دون مطالبته بأى مستندات دالة على صحة البيانات، ويتم تحرير البحث الاجتماعى وتسليمه لطالبه بعد ختمه بخاتم الدولة، وأغلب الظن أن أولئك الموظفين بالشئون الاجتماعية كانت لديهم تعليمات بالتساهل مع طلاب المجانية، فكان عدد مَنْ يُعفون من المصروفات بالكلية سنويًا يزيد قليلاً (على) نصف جملة عدد الطلاب، وكان الاحتفاظ بالمجانية يقتضى الحصول على

تقدير «جيد» على الأقل كل عام، وهو ما حصل عليه صاحبنا، واستطاع عن طريقه متابعة الدراسة حتى التخرج بفضل القواعد التى وضعتها ثورة يوليو للقبول بالجامعات التى ركزت على التحصيل الدراسى، وأسقطت من اعتبارها الخلفية الاجتماعية للطالب، وبفضل التوسع فى منح المجانية لغير القادرين على سداد المصروفات، ففتحت باب التعليم الجامعى أمام فئات اجتماعية لم تكن تحلم فى عهد الملكية بالوقوف أمام باب الجامعة، فضلاً عن الالتحاق بها، وكان صاحبنا من ضمن هؤلاء».

(٢٦)

ومن حسن حظنا أن رءوف عباس يصور بدقة وإمتاع شديدين ملامح النظام الجامعى فى العصر الذى درس فيه، وما كان يتطلبه من تفرغ الطالب للبحث والعلم من خلال محاور دراسية متعددة وهو نظام كان فى حد ذاته كفيلاً بأن يدفع الطلاب إلى الاجتهاد والالتزام طيلة العام، بعيدًا عن اللجوء إلى حيل أخرى لإبعاد الطلاب عن ممارسة السياسة من قبيل نظام التيرم، ولسنا ندرى لماذا لا تعود جامعاتنا إلى الأخذ بمثل هذا النظام القادر على أن يمكن خريجى الجامعة من القدرة على الكتابة والتعبير، وهى القدرة التى يفتقدونها الآن بشدة:

«. . . وكان الاهتمام كبيرًا بالجانب التطبيقى، فعلى الطالب أن يعد ما لا يقل عن بحثين فى الفصل الدراسى الواحد على يد مَنْ يتولى تدريس «مادة البحث»، وكانت تلك المادة تؤخذ من جانب الأساتذة مأخذ الجد، فهناك متابعة أسبوعية لمدى تقدم الطالب من إعداد المقال العلمى الذى كلفه به الأستاذ، وهناك تصحيح دقيق لكل مقال، وإلزام الطالب بإعادة كتابته إذا لم يكن مناسبًا، وهناك حد زمنى معين على الطالب الالتزم به وعدم تجاوزه لتقديم المقال، ومعنى ذلك أن الطالب يُدرب على كتابة مقال علمى فى تخصص معين (عصر محدد) أربع مرات فى العام الدراسى الواحد، وكانت نتيجة «أعمال السنة» تعلن قبل موعد الامتحان التحريرى بأسبوعين، ويحرم الراسب فيها من دخول امتحان الفصل الدراسى، فكان الرسوب فيها يعنى الرسوب فى أربع مواد، مما يعنى وضع مصيره فى كف القدر، فإذا لم يحصل على درجات مناسبة فى الفصل الدراسى الآخر تؤهله للحصول على تقدير «ضعيف»، فُصل من

الجامعة، لأن اللائحة كانت تنص على فصل كل مَنْ يحصل على تقدير «ضعيف جدًا»، أما مَنْ يحصل على تقدير «ضعيف» فله حق الإعادة فيما رسب فيه».

(٢٧)

ويستطرد الدكتور رءوف عباس إلى الحديث عن بعض الآثار الحميدة لهذا النظام، وهو إقبال الطلبة على قاعات مكتبة الكلية وقاعات دار الكتب المصرية نفسها، كما أنه لا يفوته أن يتحدث عن حظ طلاب الانتساب من الجدية فى هذا النظام:

«وهكذا كانت مكتبة الكلية مكتظة بالطلاب طوال اليوم من التاسعة صباحًا إلى السادسة مساء، وانتشر طلبة آداب عين شمس فى قاعات دار الكتب المصرية، أما طلاب الانتساب فكانوا يكلفون بدراسة موضوع معين فى كل فصل دراسى يحدد له أربعة مراجع على الأقل، يؤدون فيه امتحانًا تحريريًا قبل موعد الفصل الدراسى بشهر، فإذا لم ينجح الطالب المنتسب فى تلك المادة حُرم من دخول امتحان الفصل الدراسى، وتعرض لما يتعرض له الطالب المنتظم من مخاطر».

(٢٨)

ويصل رءوف عباس فى ذكائه وإخلاصه إلى أن يصور عن طريق الأرقام مدى نجاح هذا النظام التعليمى الجاد فى تكوين كوادر متميزة أفاد منها الوطن بوضوح:

«ولا عجب أن تجد طلاب الفرقة الأولى عام ١٩٥٧ (الذين كان من بينهم صاحبنا) يبلغون نحو ٢٧٥ طالبًا (٢٠٠ منتظم + ٧٥ منتسبا)، تتم تصفيتهم ليصبح عدد خريجى قسم التاريخ عام ١٩٦١ (الدفعة العاشرة التى ينتمى إليها صاحبنا) ٨٦ خريجًا فقط، مما يعكس مدى جدية الدراسة، ودقة تقويم أداء الطلاب، ونوعية تكوين الخريج، ويكفى للدلالة على ذلك كله أن أربعة من بين خريجى هذه الدفعة تابعوا دراستهم العليا حتى حصلوا على الدكتوراه واحتلوا مكانهم ضمن هيئة التدريس بالجامعات، كان صاحبنا واحدًا منهم».

(٢٩)

هكذا ننتقل فى هذه المذكرات بين كثير من الآفاق التى نجح أستاذ التاريخ الاجتماعى

أن يصور بها طبيعة العصر الذى عاش فيه، وقد لجأ إلى زوايا عديدة مكنته من أن يقدم لنا صورة نادرة فى صدقها وتعبيرها عن العصر وعن ظروف العصر وشخصيات العصر.

ومع هذا فإن أهم ما فى هذه المذكرات، فى رأيى، ليس هو حديثها عن صاحبها، ولا عمن انتقدهم، وإنما هو حديثها الذكى النبيل عمن رأى فيهم قدرة ومثلاً وقيمة تستحق التنويه، والحق أن رءوف عباس قدم لنا أساتذته تقديما جميلا يستعصى على غيره من محبى العلم والثقافة والمنهج الأكاديمى، وهو على سبيل المثال يتحدث عن أستاذه الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى فيقول:

«مدرس شاب أثر تأثيراً بالغًا فى صاحبنا هو الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى، ابن سوهاج، الذى كان عائداً لتوه من البعثة التى حصل بها على الدكتوراه من جامعة لندن، درس عليه مناهج البحث بالفرقة الأولى، ولم يدرس عليه مرة أخرى سوى فى الفرقة الثالثة، ولكنه ارتبط به منذ المحاضرة الأولى التى سمعها منه، فهذا المدرس الشاب كان يحث التلاميذ على التفكير، ونبذ المسَلَمات ما لم يقم الدليل العقلى على صحتها، وأن الحقيقة التاريخية ليست كاملة، وأن الموضوعية مسألة نسبية. كان هذا الكلام جديداً على صاحبنا لا فى موضوعه فحسب، بل وفى طريقة طرحه، وأسلوب عرضه، وبعد المحاضرة سار صاحبنا بجوار أستاذه الشاب يناقشه فى بعض ما سمعه منه، وطرح عليه سؤالاً معينًا، فإذا به يفاجأ بالرجل يقول له إنه ليس متأكداً تمامًا من الإجابة، واقترح على التلميذ أن يبحث عن الإجابة فى كتاب معين، وأن يلتقى به إذا وجد نفسه فى حاجة إلى الإيضاح».

(٣٠)

وفى موضع آخر يتحدث بالإعزاز نفسه عن أستاذه أحمد عبد الرحيم مصطفى الذى جعله قدوة له فى إنسانيته، وأستاذيته، وعمله، وفكره فيقول:

«وعندما جلس إلى أحمد عبد الرحيم مصطفى وجد فيه القدوة التى ينشدها، واتخذه مثلاً أعلى له، وتمنى (بينه وبين نفسه) أن يصبح مثله، ومنذ ذلك اليوم حدد

هدفه الأساسى فى الحياة، وهو العمل على أن يتخصص فى التاريخ الحديث، وأن يتعلم على يد هذا الرجل».

«كان الأساتذة يحرصون على ترك مسافة واسعة بينهم وبين الطلاب، حفاظًا على «هيبة» الأستاذ، القليل منهم يسمح للطلاب بمناقشته فى أضيق الحدود، وغالبيتهم لا يسمحون بذلك، ويضيقون ذرعًا بمن يطرح سؤالاً أثناء المحاضرة، أما أحمد عبد الرحيم مصطفى فكان إنسانًا عظيمًا، ومربيًا عبقريًا، قبل أن يكون أستاذًا. التحم بتلاميذه، ولم يترك مسافة بينه وبينهم، ذهب صاحبنا يومًا للقائه بحجرة الأساتذة بالكلية، وكانت قاعة واسعة بها مكتبه ومكاتب كل من عبد المنعم ماجد، وزينب عصمت راشد، وحسن حبشى، وأحمد عزت عبد الكريم، وكانت هذه الغرفة أشبه ما تكون بقدس الأقداس فى المعبد الفرعونى، لا يدخلها إلا أعضاء هيئة التدريس، ولذلك عندما صرح له أحمد عبد الرحيم مصطفى بالحضور إلى المكتب متى شاء إذا احتاج لسؤاله عن شىء، أحس بالرهبة وتردد قليلاً ثم طرق باب الغرفة، وفُتح الباب فإذا بعبد المنعم ماجد ينهره، ويطلب منه إغلاق الباب، فتراجع خطوة إلى الوراء ليسمع صوت أحمد عبد الرحيم مصطفى يأمره بالدخول ويجلسه على كرسى بجوار مكتبه، ويستمع إليه، ويتناقش معه دون اعتبار لضيق ماجد وزينب عصمت راشد (اللذين) تصادف وجودهما، بما يُقدم عليه هذا المدرس من خرق للتقاليد».

«وعن طريق أحمد عبد الرحيم مصطفى عرف الطريق إلى الجمعية المصرية للدراسات التاريخية فيما بعد، فكان يلتقيه (بعد التخرج) هناك، أو فى نادى أعضاء هيئة التدريس، أو فى منزله بشبرا، وكانت مكتبة هذا الأستاذ متاحة له، يعيره صاحبها المراجع الإنجليزية التى لا يجدها فى مكتبة الجامعة، ويفيض عليه بعلمه الغزير، فيفتح له آفاقًا معرفية جديدة، فتبعه كما يتبع المريد شيخه».

(٣١)

ويتحدث رءوف عباس عن أستاذه الدكتور أحمد عزت عبد الكريم حديثا يحفل بالإعجاب بشخصية وطريقة أدائه، وهو يحدثنا عن نمو إعجاب أستاذه به بطريقة تدريجية كفيلة بأن تعلم الطلاب المجتهدين كيف يستحوذون على حب أساتذتهم، كما

أنه يرجع الفضل فى جذبه لانتباه أستاذه الكبير إلى ما علمه له أستاذه الشاب أحمد عبد الرحيم مصطفى من عناية بمادته قبل أن يحضرها على أستاذه فى المدرج الكبير :

« . . . كان أحمد عزت عبد الكريم محاضراً متميزاً يستقرئ المادة التى يقدمها فى صورة تساؤلات منها الإجابات المحتملة ، جاعلاً من موضوع المحاضرة قضية يتفحص شواهدها مع طلابه ، ويبحث معهم عن دلالاتها ، يسمح بالمناقشات فى حدود إذا كان السائل يطرح سؤالاً وجيهًا يعكس درجة استيعابه لما سمعه من الأستاذ ، ولكنه كان يحرص على اتساع المسافة بينه وبين طلاب مرحلة الليسانس ، وبدأ الأستاذ ينتبه إلى صاحبنا من أسئلته خلال الدرس ، فقد وعى جيداً نصائح أستاذه أحمد عبد الرحيم مصطفى ، فكان يعد نفسه للمحاضرات قبل حضورها بقراءات مركزة فى المراجع الهامة ويجهز أسئلته ، وبعدما يستمع للمحاضرة يبحث عن إجابة للتساؤلات التى لم تجب عليها المحاضرة ، أو يسأل الأستاذ رأيه فيما قدمه الآخرون من تفسير لبعض النقاط ، وعندما درس على أحمد عزت عبد الكريم مادة «نصوص تاريخية بالإنجليزية» بدأ الأستاذ درسه الأول بتكليف أحد الطلاب قراءة النص ، فهاله حجم الأخطاء فى النطق الصحيح لمخارج الألفاظ ، وأسكت القارئ بأسلوب جارح غاضب ، وطلب من غيره ممن يجيد القراءة فتقدم صاحبنا وقرأ النص قراءة صحيحة ، فكلفه الأستاذ بأن يقرأ النص فى كل محاضرة حتى نهاية الفصل الدراسى» .

(٣٢)

وفى موضع آخر يتحدث رءوف عباس عن أستاذية أحمد عزت عبد الكريم ناسبا الفضل إلى أستاذه الشاب الذى صور للأستاذ الكبير مدى حرص رءوف عباس على التفرغ للدراسة ، وهو ينتقل إلى الحديث عن أبوية ذلك الأستاذ الكبير ، وهى أبوية من طابع الأبوة الناضجة الحانية المخلصة فى جيله المتميز :

« . . . وعندما التقى أستاذه أحمد عبد الرحيم مصطفى بعد بضعة أيام ، فوجئ عندما علم منه أن الدكتور أحمد عزت عبد الكريم معجب بحرصه على التفرغ للدراسة إلى حد التضحية بوظيفة تدر دخلاً يزيد على المنحة بمقدار النصف تقريبًا ، رغم أنه متزوج وأب لطفل لازال فى الشهور الأولى من عمره ، وأن الأستاذ الجليل قدر للطالب عدم ارتكانه التام إلى المنحة الدراسية» .

«كان أحمد عزت عبد الكريم يتعامل مع طلابه بأسلوب جيل الآباء فى ذلك الزمان، فهم لا يكشفون حقيقة مشاعرهم تجاه الأبناء، حتى لا تفسدهم عبارات الإطراء والمديح، ويذكر صاحبنا أثناء إعداده الماجستير، وتقديمه الفصول التى يكتبها للأستاذ لمراجعتها (أنه كان) ينتظر قلقًا لسماع رأيه وتوجيهاته، ويقدم رجلاً ويؤخر أخرى وهو فى الطريق إلى لقاء أستاذه لمعرفة رأيه فيما كتب، كان يتلقى بعض الملاحظات الشكلية منه، فإذا سأله عن تقديره لما كتب رد الأستاذ بقوله: «نصف العمى.. أهو والسلام.. على قد حالك»، فيفزع صاحبنا ويسأل الأستاذ عن موطن التقصير وكيفية علاجه، فيقول له: «أكمل للآخر وبعدين نشوف شغلك ينفع ولا لأ»، يشعر صاحبنا بالإحباط، ويضرب أخماسًا فى أسداس حتى يلتقى بأستاذه أحمد عبد الرحيم مصطفى فيفاجأ بقوله: «عمك (يقصد الدكتور أحمد عزت عبد الكريم) مبسوط منك خالص، ومعجب بمنهجك وأسلوبك فى معالجة الموضوع، وبيقول الولد ده حيطلع مؤرخ متميز»، وعندما يروى له التلميذ ما سمعه من الأستاذ الجليل يرد أحمد عبد الرحيم مصطفى بقوله: «كان دايمًا يقول لى كده وأكتر.. هو بيخاف لو عبّر عن ارتياحه لشغل الطالب أن يركبه الغرور.. ويرى أن هذا الأسلوب يحفز الطالب على بذل أقصى طاقته لتقديم أفضل ما عنده».

(٣٣)

وفى موضع ثالث يقدم رءوف عباس أسمى أنواع المديح فى شخصية الأستاذ أحمد عزت عبد الكريم، مشيرا إلى دوره التأسيسى والتطبيقى الذى لم يصل إلى مثله أحد من جيله:

... «ورغم أهمية واتساع نطاق دور أحمد عبد الرحيم مصطفى فى تكوين صاحبنا، فإن دور أحمد عزت عبد الكريم كان تأسيسيًا تطبيقيًا، فإذا كان قد تعلم المنهج من عبد الرحيم وأنيس، فقد تعلم أصول الكتابة، وفن تحرير الأعمال العلمية المشتركة، وتنظيم الندوات العلمية وإدارتها، وأصول الترجمة، تعلم ذلك كله على يد أحمد عزت عبد الكريم، وظل يتعلم منه حتى قبيل رحيله عندما ساعده فى تحرير الكتاب الذى ضم بحوث ندوة «البحر الأحمر فى التاريخ والسياسة المعاصرة» الذى قُدم للمطبعة قبل وفاة الأستاذ الجليل بأسبوع واحد، وصدر عقب وفاته».

«وما تعلمه صاحبنا من منهج ومهارات علمية على يد أولئك الأساتذة العمالقة الثلاثة، كان بمثابة العمد الأساسية التى قام عليها بناء قدراته العلمية، وحياته الأكاديمية، والكثير من القيم الخلقية الأكاديمية التى التزم بها، تعود إلى تأثير أحمد عزت عبد الكريم، وأحمد عبد الرحيم مصطفى فى تكوينه».

(٣٤)

وفى موضع رابع يتحدث عن فضل أستاذه أحمد عزت عبد الكريم فى حمايته من بطش النظام الناصرى عندما فكر رجال المباحث فى الإيقاع به بسبب لقاءاته بمحمد يوسف المدرك الذى كان واحدا من قيادات الحركة العمالية الدولية، وكان شيوعيا تراقبه أجهزة المباحث العامة.

ومع أن رءوف عباس يجيد تصوير لقاءاته بضباط أمن الدولة المشهورين (أحمد إدريس وحسن المصيلحى) فإنه يغمرنا بحديثه الممتن لأستاذه عزت عبد الكريم وأبوته وإنسانيته:

«... ولعزت عبد الكريم مكرمة لا تُنسى يدين له بها صاحبنا، عندما نصب رجال المباحث العامة شباكهم حوله وهو فى مفرق الطرق عشية حصوله على المنحة الدراسية، فقد كان محمد يوسف المدرك من بين المصادر التى اعتمد عليها أثناء إعداده رسالة الماجستير عن الحركة العمالية فى مصر، وكان نقابيًا شيوعيًا، وقياديًا على مستوى الحركة العمالية الدولية، تم اختياره عام ١٩٤٦ عضوًا بمجلس إدارة اتحاد النقابات الدولى، وقد التقاه صاحبنا عشية خروجه من المعتقل بعد خمس سنوات ونصف قضاها بسجن أوردى أبو زعبل ومعتقل الواحات، وقدم لصاحبنا مادة هامة، وبعد انتقال صاحبنا للإقامة بالقاهرة عام ١٩٦٦ فى أعقاب حصوله على الماجستير استمر على صلة بمحمد يوسف المدرك، فكان المدرك يزوره كل يوم جمعة بمنزله بحدائق شبرا، ويقضى سحابة اليوم معه، يصليان الجمعة سويًا، ويتناول الغذاء مع أسرته الصغيرة، وينصرف حوالى الخامسة أو السادسة مساء، وكان هذا الوقت يُقسم بين مناقشة تدور حول الحركة الشيوعية، ودور العمال فيها، وحول ذكرياته التى كان يصوغها صاحبنا فى سلسلة من المقالات تُنشر بنشرة الثقافة العمالية باسم المدرك لقاء خمسة جنيهات عن كل مقال من

المقالات (التى) بلغت عشرة مقالات، لم يُنشر منها إلا حوالى خمسة، حصل المدرك نظيرها على ٢٥ جنيهًا فى وقت لم يكن يملك فيه قوت يومه، وكان لعاصم الدسوقى (صديق عمره) فضل المساعدة على نشر المقالات، التى ربما جاء توقف نشرة الثقافة العمالية عن نشرها لأسباب تتصل بما تعرض له صاحبنا».

«كان المدرك تحت رقابة المباحث العامة (التى) رصدت ترددة على بيت صاحبنا، وتلقى الأخير استدعاء من المباحث لمقابلة النقيب أحمد إدريس فى السادسة من مساء اليوم التالى، فذهب إلى هناك ليلتقى ذلك الضابط الصغير المغرور الذى «لطعه» ساعتين قبل أن يستقبله ليبدأ معه ما كان شبيهًا بالتحقيق بحضور كاتب يسجل كل كلمة، وبعد نحو الساعة من الأسئلة الغريبة عن تاريخ حياته وعلاقاته وأقاربه وأصدقائه، سأله أحمد إدريس عن اسم لم يرد فى إجاباته هو محمد يوسف المدرك، ورد عليه صاحبنا بقوله: «ياه.. كل الهيصة دى عشان المدرك.. ده حطام إنسان.. لو كان فى بلد ثانية لنال ما يستحق من تكريم.. يتعمل له تمثال»، فأصاب السعار أحمد إدريس وطلب من الكاتب تسجيل كل تلك الكلمات، وانتهى التحقيق حوالى التاسعة مساء، طالبًا منه ألا يذكر هذا اللقاء لأحد، وأن يبقيه سرًا حرصًا على مصلحته».

(٣٥)

وها هو يتحدث عما دار بينه وبين حسن المصيلحى، مركزا على موضوع محمد يوسف المدرك:

«وبعد أسبوعين تلقى استدعاء آخر لمقابلة الضابط حسن المصيلحى (رئيس قسم مكافحة الشيوعية) فى السادسة مساء اليوم التالى، ولم يستبقه المصيلحى سوى نصف ساعة قابله بعدها، ودار معه حديث حول المدرك بدأه المصيلحى بقراءة العبارات السابقة التى ذكرها صاحبنا فى التحقيق الذى أجراه أحمد إدريس معه، واتجه صاحبنا فى تبرير استمرار صلته بالمدرك بالعطف على رجل فى حاجة للمساعدة، مؤكدًا أن الوقت الطويل الذى يمضيه فى بيته يتحدث فيه عن ذكرياته، واحتج على طريق الاستدعاء التى تجعله موضع الشبهات عند جيرانه، وعرض على المصيلحى أن يبقى

عندهم حتى يتأكدوا من سلامة موقفه، فضحك المصيلحى قائلا: «دا احنا ضيافتنا صعبة، ربنا يكفيك شرها»، وبعد أن تصفح نسخة من رسالة الماجستير المنسوخة على الآلة الكاتبة (ولم يكن الكتاب قد ظهر بعد) وأبدى بعض الملاحظات حول ما وقعت عليه عينه من معلومات، واحتفظ بالنسخة لديه، وطلب من صاحبنا أن يتصل به تليفونيا (وأعطاه الرقم) بعد أسبوعين ليحدد له موعداً يتناقش معه فيه حول ما جاء برسالته، وانتهى اللقاء حوالى الساعة الثامنة والنصف مساء».

«ولما كان صاحبنا قد ذكر للمصيلحى أن موضوع الماجستير من اختيار الدكتور أحمد عزت عبد الكريم، فقد حرص على إبلاغ ذلك لأستاذه حتى يكون على علم بما ذكره بهذا الخصوص، فاتصل به تليفونيا فور خروجه من المباحث العامة بلاظوغلى، وطلب مقابلة عاجلة معه، فسأله عن المكان الذى يتحدث منه فقال له: «لاظوغلى»، فطلب منه الحضور على الفور، ووصل إلى منشية البكرى حوالى العاشرة مساء، ووجد الأستاذ الجليل فى انتظاره فى شرفة منزله، وأطلعه على جلية الأمر، فاستحسن ما ذكره للمصيلحى من نسبه اختيار الموضوع إليه، ونصح تلميذه بقطع علاقته بالمدرك، وطلب منه أن تتولى زوجته الاتصال بالأستاذ تليفونيا إذا تعرض للاعتقال فى أى وقت مساء اليوم نفسه أو بعده، وطلب منه الحضور إلى مكتبه بالجامعة العاشرة صباحا».

(٣٦)

ثم هو يزعجنا بما يرويه عن الأثر النفسى الذى تركته زيارته للمباحث وقسم مكافحة الشيوعية:

«. . . . قضى صاحبنا ليلة قلقة لم يذق فيها طعم النوم إلا عند الفجر، وهرع فى الصباح إلى مكتب مدير الجامعة بقصر الزعفران حيث التقى أستاذه فى العاشرة، فقال له ألا يذهب إلى لقاء أحد من ضباط المباحث العامة إذا استدعوه، وأن يتصل به فور تلقيه أى استدعاء، وأكد له أن الموضوع انتهى ولكن عليه قطع صلته بالمدرك، وكان ذلك أشق الأمور على نفسه، ولكنه استجاب لطلب أستاذه الذى أنقذه من التعرض لمتاعب لا قبل له بها، وكان أبسطها الاعتراض على تعيينه بالجامعة الذى تم بعد أربعة شهور من هذه الواقعة، فكان موقف أحمد عزت عبد الكريم أبويًا نبيلاً وشجاعًا».

(٣٧)

وفى موضع خامس: يتحدث رءوف عباس باعتزاز عن المكانة السامقة التى بلغتها الجمعية المصرية للدراسات التاريخية فى عهد رياسة أستاذه أحمد عزت عبد الكريم لها فيقول:

«... وبلغ النشاط الثقافى والعلمى ذروته فى عهد رئاسة أحمد عزت عبد الكريم (١٩٦٦ ـ ١٩٧٦)، فاتسع حجم النشاط، وزاد الإقبال على المحاضرات فكان الوقوف ضعف عدد الجلوس فى بعض المناسبات، وأصبحت الجمعية تعقد ندوات كل عام بالاشتراك مع المجلس الأعلى للفنون والآداب (الذى أصبح فيما بعد المجلس الأعلى للثقافة)، تناولت كبار مؤرخى العرب من ابن عبد الحكم، إلى على مبارك، نُشر معظمها فى كتب».

«وشهدت انتخابات مجلس الإدارة إقبالاً شديداً فى عهد عزت عبد الكريم، وبدأ الشباب من الأعضاء يتسربون إلى المجلس الذى كان احتكاراً لكبار الأساتذة، ويرجع ذلك إلى غلبة الشباب فى القاعدة العريضة من أعضاء الجمعية العمومية».

(٣٨)

أما الدكتور محمد أنيس فقد كانت علاقته بصاحب المذكرات علاقة درامية: لم تكن صافية تماما، ولا ودودة دائما، وإنما اعتراها ما يعترى العلاقات الدرامية من أحداث تجعل أحد طرفيها مستاء من الطرف الآخر دون أن يغير هذا الاستياء من نفسية الطرف الأصغر المحب لأستاذه.

وهو يعترف لمحمد أنيس بكثير من الفضل فى تكوينه الفكرى، وبخاصة ما تعلمه منه من تحليل وتأصيل للمواقف السياسية بالاستناد إلى العلم بالتاريخ:

«... كان صاحبنا حريصًا على ملازمة الدكتور أنيس يوم وجوده بالكلية، وكان لا يحضر سوى يوم الخميس لإلقاء محاضرته على طلبة الليسانس، حيث كان مشغولاً بمهام موقعه فى الاتحاد الاشتراكى بأمانة الدعوة والفكر، بالتدريس بمعهد الدراسات الاشتراكية، وحيثما وُجد أنيس بالكلية أحاط به الأصدقاء والمريدون: صحفيون، بعض أساتذة الجامعة، وغيرهم، فكانت حجرة التاريخ الحديث تزدحم بهم يوم

الخميس، وتصبح قاعًا صفصفًا بقية أيام الأسبوع، وكان صاحبنا يحضر منذ التاسعة صباحًا، لأن الأستاذ يلقى محاضرته فى الثامنة وينهيها فى التاسعة (بدلاً من العاشرة)، ثم يقضى الوقت حتى الواحدة أو الثانية بعد الظهر فى أحاديث تتناول الشأن العام، يطرح فيها على زواره تحليله للمواقف السياسية، ويردها إلى أصولها التاريخية بأسلوب منهجى أخاذ، وكانت مواظبة صاحبنا على حضور تلك الجلسة (رغم تجاهل أنيس له لمدة ثلاثة أو أربعة شهور على الأقل)، ومشاركته فى المناقشات، وطرح رأيه فيما يتم النقاش حوله، سببًا فى إذابة الجليد وجسر الفجوة التى حرص الدكتور أنيس على وجودها خلال فترة التجاهل، وتحولت العلاقة إلى ود وصداقة كادت تصل إلى مستوى علاقته بأستاذه أحمد عبد الرحيم مصطفى».

«وفى مجلس أنيس تعرف صاحبنا على أحمد عباس صالح، وسعد زهران، وإبراهيم صقر، وحسام عيسى، وحلمى شعراوى، وجلال السيد، وعرف عن طريقه كامل زهيرى، ومحمود العالم، وغيرهم، فكان لهذه الجلسات دورها الأساسى فى تكوينه الفكرى والمنهجى».

(٣٩)

وإذا كان الشىء بالشىء يذكر فإننا لابد أن نروى أن صاحب المذكرات يعترف لأستاذه محمد أنيس بالفضل فى إتاحة الذيوع النسبى لاسمه من خلال الفرصة التى أتاحها له النشر الصحفى:

«... ورغم ذلك يبقى فضل محمد أنيس على صاحبنا عميمًا، فقد تعلم منه الكثير رغم أنه لم يكن تلميذًا مباشرًا له، وكان له فضل إتاحة الفرصة أمامه لنشر رسالته للماجستير التى استُقبلت استقبالاً حسنًا من الوسط الثقافى، وحظيت بثلاثة عروض فى مصر وعرض بسوريا وآخر بالمغرب، فى أهم الدوريات الثقافية والسياسية، فإذا أضفنا إلى ذلك فرصة النشر فى «الكاتب» وفى «الجمهورية» أيام قسم الأبحاث أدركنا أن الذيوع النسبى لاسم صاحبنا فى الوسط الثقافى الوطنى على نحو لم يتحقق لمن برز من أقرانه إلا بعد عدة سنوات، يعود الفضل فيه لمحمد أنيس دون أدنى شك،».

ويتحدث رءوف عباس عن عمله فى قسم «الأبحاث» فى جريدة «الجمهورية» تحت إشراف أستاذه محمد أنيس مقدما إشارات خاطفة إلى ما كانت الرقابة على الصحف تفعله بالأبحاث التى يقدمها المركز، وهو على غير عادة الكتابات المتاحة يحرص على اتهام فتحى غانم بأنه كان مثله كمثل الرقابة يحذف فقرات مما يكتبه الباحثون، ومن العجيب أنه عمل مع فتحى غانم ولم يؤثر ترك القسم عندما تركه أستاذه محمد أنيس:

«كما أتاح محمد أنيس له فرصة الكتابة بمجلة «الكاتب» (وكان عضوًا بمجلس تحريرها)، كما أشركه فى «قسم الأبحاث» الذى أقامته جريدة «الجمهورية» ردًا على إقامة جريدة «الأهرام» لمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية (وكان التنافس على أشده عندئذ بين دار التحرير والأهرام)، فكان أنيس مشرفًا على القسم، يعمل معه جلال السيد، وفتحى عبد الفتاح، وأميمة أبو النصر (من محررى الجمهورية)، إلى جانب بعض المتخصصين من الخارج يذكر منهم جمال نوير، وآخرون من المتخصصين فى الاقتصاد والتخطيط والعلوم السياسية، انتقاهم الدكتور أنيس من بين تلاميذه بالمعهد الاشتراكى، إضافة إلى صاحبنا الذى انضم للقسم كخبير بشئون العمل والعمال والنقابات، واتجه جل نشاط القسم إلى معالجة قضايا التنمية بمختلف أبعادها: الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والثقافية، والبحث فى أسس تهيئة المناخ لنجاح التجربة الاشتراكية، وكانت البحوث تُنشر على صفحة كاملة من «الجمهورية» بعدد الخميس (الأسبوعى)، ولكن بعد أن تخرج من تحت يد الرقيب، ويذكر صاحبنا أنه قدم دراسة عن أوضاع العمال فى القطاع العام لينشر على صفحة كاملة، «فحولها الرقيب إلى ربع صفحة، لا يستطيع القارئ، مهما بلغ من الذكاء، أن يفهم منها شيئا، فقد حذفت فقرات كاملة متتالية، هنا وهناك، ثم أعيد صف ما بقى من فقرات وراء بعضها البعض، دون أن تُعاد صياغتها، وترك أنيس قسم الأبحاث بعد خلاف مع فتحى غانم (رئيس التحرير عندئذ) وأصبح فتحى عبد الفتاح مشرفًا على القسم، فاشترك صاحبنا معه فى المجموعة التى تدرس أوضاع القطاع العام فى صياغة ما بقى من حلقات الدراسة، وجاء النشر مهينًا لكل مَنْ يحرص على سمعته، بعدما أطاح

مقص الرقيب أو قلم رئيس التحرير بمعظم الفقرات التى تكشف السلبيات المترتبة على أسلوب إدارة القطاع العام، فآثر ترك القسم».

(٤١)

ونأتى إلى خلاف رءوف عباس البارز مع أستاذه محمد أنيس، وهو حريص على أن يشير إلى أنه صارح أستاذه بموقفه دون أن يشرك طرفا ثالثا، لكن أستاذه أصر على موقفه وعلى وصفه بأنه عميل للمباحث !! :

«كذلك أشرك الدكتور أنيس صاحبنا معه فى «مركز تاريخ مصر المعاصر» التابع لدار الكتب والوثائق المصرية منذ تأسيسه على يديه حتى قبيل تنحيه عن الإشراف عليه، فعمل صاحبنا معه مشرفًا على الباحثين إلى جانب بعض أعضاء هيئة التدريس، وشهدت فترة العمل بالمركز فتور العلاقة ثم توترها لأسباب تتعلق بشخصية صاحبنا، وحساسيته الشديدة لما يرى فيه استغلالاً ماسًا بكرامته، ورغم أنه واجه الأستاذ القدير بموقفه صراحة، وجهًا لوجه دون أن يشرك فى ذلك طرفًا ثالثًا، لم يقبل الأستاذ بذلك وبالغ فى موقفه، فكان يصف صاحبنا، كلما سمع اسمه، بأنه كان «عميلاً للمباحث» دس عليه دسًا».

(٤٢)

وفى موضع أخير يترحم رءوف عباس على أستاذه محمد أنيس متمنيا، بعد فوات الأوان، لو كان أنيس قد توفى وهو راض عنه :

«. . . وانتقل أنيس إلى رحاب الله عام ١٩٨٦ دون أن تتاح لصاحبنا فرصة إقناع الرجل بسلامة موقفه، ولعل أحدًا لم يحزن على الرحيل المبكر لهذا الأستاذ الكبير مثلما حزن هو، فألقى محاضرة بنادى أعضاء هيئة التدريس بالجامعة بيّن فيها فضله على الدراسات التاريخية فى مصر، وعلى صاحب المحاضرة وأبناء جيله، كما كان فى مقدمة المتحدثين فى الحفل التأبينى الذى أقامته كلية الإعلام تكريمًا لذكراه وذكرى خليل صابات، مبرزًا دور الفقيد فى تكوين بعض أعضاء هيئة التدريس بكلية الإعلام، منوهًا بما له من فضل عليه، وتم تكوين مجموعة من تلاميذه لإعداد كتاب ينشر على

شرف الفقيد إحياء لذكراه، وأُسند التحرير إلى محمد جمال الدين المسدى، فلم يكن الاختيار موفقًا، لأنه لم ينجز ما أُسند إليه رغم إصراره على القيام به».

. . . . . .

. . . . . .

هكذا يحرص الدكتور رءوف عباس فى هذا الكتاب على تكرار ما ذكر أنه ذكره فى كل مناسبة عامة أو خاصة من تأكيد على أنه «مدين فى تكوينه العلمى لثلاثة من أعظم أساتذة التاريخ الحديث فى مصر والوطن العربى هم: أحمد عزت عبد الكريم، وأحمد عبد الرحيم مصطفى، ومحمد أحمد أنيس، وسيظل هذا موقفه إلى أن يلقاهم جميعًا فى رحاب الله، عندما تفرغ كأس الأجل».

(٤٣)

فإذا ما انتقلنا إلى حديث رءوف عباس عن أساتذته الآخرين الذين قدر له أن يتأثر بهم فإننا نراه يخص ثلاثة منهم بالذكر، وهو يتحدث بإعجاب وانبهار عن أستاذ التاريخ الفرعونى أحمد فخرى ومدى ما كان يتغلغل فى نفسية ذلك الأستاذ العظيم من حب لتخصصه، ورغبة عارمة فى تحبيب تلاميذه فيه، ونشر الوعى بآثارنا وحضارتنا، ودور مصر القديمة فى الحضارة الإنسانية، فضلا عن دماثة خلقه، ورقة حاشيته:

«. . . كان أحمد فخرى هو الأستاذ الوحيد الذى عرفه صاحبنا قبل أن يجلس إليه جلسة التلميذ من الأستاذ، فقد بهرته كشوفه الأثرية التى كانت تتحدث عنها الصحف عندما كان تلميذًا بالمدرسة الثانوية، وقُدر له أن يراه عن قرب، ويتعلم على يديه، كان كتابه «مصر الفرعونية» بسيطًا بديعًا، ولكنه حذر الطلاب من الاعتماد عليه وحده وحثهم على قراءة العديد من المراجع، وكان أسلوبه فى المحاضرة تقديم الشواهد الأثرية، وبناء تصوره للحدث التاريخى استنادًا إليها بعدما يفند آراء غيره من العلماء، فيرجح رأيًا معللاً لأسباب هذا الترجيح، ويستبعد رأيًا آخر عارضًا أسباب الاستبعاد، ولكن حديثه يشى دائمًا بعشق نادر لمصر القديمة، واعتزاز بمساهمتها فى الحضارة الإنسانية، وخاصة فى الفكر الدينى، ورغم مكانته العلمية الرفيعة لم يتردد

فى الموافقة على اصطحاب طلاب الفرقة الرابعة فى زيارة لمنطقة سقارة، وبمجرد وصول الطلاب إلى هناك ووجوده بينهم، هرع تلاميذه من مفتشى الآثار مرحبين به، عاتبين لأنه لم يبلغهم «بتشريفه»، وعرضوا أن يتولوا عنه الشرح للطلاب، فرفض وصرفهم إلى أعمالهم، وحظى الطلاب بأندر وأعظم شرح لآثار المنطقة على يد هذا العالم الجليل».

«غاب أحمد فخرى عن محاضرته الأسبوعية على غير عادته، وتكرر غيابه فى الأسبوع التالى، سألوا إدارة الكلية عن سبب الغياب، فقيل لهم إن الأستاذ مريض، فقرر أربعة منهم (كان صاحبنا أحدهم) التوجه إلى بيت الأستاذ حاملين معهم باقة ورد صغيرة اشتروها بقروش معدودة، وذهبوا هكذا دون موعد أو اتصال تليفونى، شأنهم فى ذلك شأن القرويين البسطاء من آبائهم، وطرقوا باب الشقة التى تقع فى عمارة على شارع النيل بالجيزة بالقرب من كوبرى الجامعة، ففتحت الباب سيدة أجنبية طويلة القامة فسألوها عن الأستاذ، فاقتادتهم إلى حجرة المكتب، حيث كان العالم الجليل مسترخيًا على أريكة، يقرأ كتابًا، رحب الأستاذ بتلاميذه بأبوة حانية، وقدم لهم زوجته الألمانية، وشكرهم على حرصهم على زيارته، وجاءت الزوجة بالشاى والكعك، وأفاض الأستاذ فى حديث ممتع عن تجاربه فى الحفائر الأثرية التى سببت له حساسية فى الصدر تحولت إلى الربو الذى يلزمه البيت من حين لآخر، وامتد الحديث إلى نحو الساعتين، كلما استأذن الطلاب فى الانصراف استبقاهم، مؤكدًا أنه شُفى تمامًا عندما رآهم، وعند انصرافهم اعتذر لهم عن عدم قدرته على توديعهم، وصحبتهم زوجته إلى الباب مكررة الشكر».

«خرج الطلاب الأربعة مبهورين بأبوة الرجل وإنسانيته».

(٤٤)

وإذا كان هناك من مثل لعلاقة متطورة من علاقات التلميذ بأستاذه فى هذه المذكرات فإنها علاقة رءوف عباس بأستاذه إبراهيم نصحى، الذى قدر له أن يكون سببا فى عدم حصوله على تقدير جيد جدا عند تخرجه، ثم قدر له أن يعرفه بعد تخرجه بسنوات، ثم قدر له أن يعمل تحت رئاسته فى الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، ثم قدر له أيضا

أن يخلفه فى رئاسة هذه الجمعية، وفى حديث رءوف عباس عن هذه المراحل تصوير جيد للمراحل نفسها، وتصوير جيد بل متميز لنفسية رءوف عباس وإدراكه للتطور الذى مرت به آراء أستاذه إبراهيم نصحى وشخصيته، ولهذا فإننا سنكتفى بأن نقتطف للقارئ من المذكرات ما يصور كل هذا التطور على نحو دقيق:

«اجتذبت جامعة عين شمس من أساتذة التاريخ القديم الدكتور إبراهيم نصحى بك، الذى كان أول عميد لكلية الآداب، وقد عزلته الثورة من العمادة بسبب صلاته بالقصر الملكى، فقد كان أخوه حسن حسنى باشا سكرتيرا للملك فاروق، وظل رئيسا لقسم التاريخ والآثار حتى أحيل إلى المعاش عام ١٩٦٦، وظل يدرس بالجامعة حتى وفاته عام ٢٠٠٤ عن عمر يناهز الثامنة والتسعين».

. . . . . .

. . . . . .

«. . . كان إبراهيم نصحى يعامل الطلاب بتأفف واشمئناط (!!) يبدأ محاضرته فى التاسعة صباحا بنظرة يمسح بها وجوه الحضور ذات اليمين وذات اليسار، ثم يرسم على وجهه علامات التقزز، ويقول: «الجامعة برطشت»، ويبدأ بعد ذلك الدرس، مراسم تتكرر فى كل محاضرة، وكأنها مقدمة للعرض، والويل لمن يجرؤ على طرح سؤال على الأستاذ الذى يسرف فى توبيخه، ويمسح الأرض بكرامته».

. . . . . .

. . . . . .

. . . . . .

. . . . . .

«حدثت واحدة من تلك المظاهرات الساذجة يوم محاضرة إبراهيم نصحى فى خريف عام ١٩٦٠، وخشى الطلاب من مغبة غضب الأستاذ إذا جاء ولم يجد أحدا، فقد يترتب على ذلك ترسيب الدفعة كلها فى مادتيه، وكانت تُروى قصص عنه من هذا القبيل، لذلك حرص الطلاب، وكان عددهم حوالى الأربعين، على الانتظار فى فناء الكلية عند المكان المخصص لوقوف سيارة نصحى بك الشيفروليه الفارهة، وبعد بضع

دقائق وصل الرجل وأوقف السيارة فى مكانها، ولاحظ تجمع الطلاب هناك، وكان صاحبنا يقف (مصادفة) أمام شباك الباب الأيمن الذى فتحه الأستاذ أوتوماتيكيا (وكانت هذه بدعة جديدة لا يعرفها من برطشوا الجامعة بتسللهم إليها)، وقال الأستاذ للطلاب باشمئزاز: «مالكم عفين على العربية كده» (أى أنهم كالذباب الذى يعف على الشىء)، فقال له صاحبنا: إن الطلاب خرجوا فى مظاهرة، وإنهم ينتظرونه هنا لأن قاعات الدرس مغلقة، ليأمر بفتح إحداها لإلقاء درسه، فأغلق شباك السيارة واتجه إلى باب الخروج دون أن يقول شيئا لقطيع «الذباب» الذى كان بانتظاره!».

. . . . . .

. . . . . .

. . . . . .

. . . . . .

(٤٥)

وانظر بعد هذا إلى هذه المقارنة بين أحمد فخرى وإبراهيم نصحى:

«قارن بين حفاوة أحمد فخرى بهم فى بيته الذى قرعوا بابه دون استئذان، وكيف عاملهم معاملة إنسانية أبوية نبيلة، وبين مَنْ عاملهم دائما باشمئزاز واحتقار، وعدهم من فصيلة «الحشرات»، ولا يرجع ذلك إلى موقفه من نظام ثورة يوليو الذى ألغى الرتب المدنية، وأزاحه من عمادة الكلية، وفتح أبواب الجامعة أمام مَنْ كانوا (فى نظره) من أولاد «الرعاع»، بقدر ما يرجع إلى أصوله التركية، وترفعه على «أبناء الفلاحين»، فقد كان يعامل طلابه بازدراء أيضا عندما كان بجامعة القاهرة».

. . . . . .

. . . . . .

«وفى سن السبعين تغير إبراهيم نصحى تماما، فأصبح يمزح مع الطلاب، ويقبل بأن تناديه الطالبات بـ «جدو إبراهيم»، وبعد أن ظل يوصد باب الدراسات العليا فى تخصصه ما يزيد على العشرين عاما، فتحه على مصراعيه أمام كل مَنْ هب ودب، وسبحان مغير الأحوال»

(٤٦)

وعلى المستوى الشخصى يحدثنا الدكتور رءوف عباس عن أنه لم يحظ فى نتيجة امتحان الليسانس بتقدير أكثر من تقدير جيد، وأن هذا التقدير كان أعلى تقدير فى ذلك الوقت، وهو يرجع السبب فى هذا إلى تقتير الدكتور إبراهيم نصحى فى منح الدرجات للطلاب أجمعين:

«... انتهى العام الدراسى الرابع، وانتهت بانتهائه بالنسبة لصاحبنا سنوات التوتر والشقاء (أو هكذا ظن)، وأُعلنت نتيجة الليسانس، فلم يتجاوز عدد مَنْ حصلوا على تقدير جيد خمسة طلاب، كان ترتيبه الثالث بينهم وعلى الدفعة كلها، وحصل نحو الأربعين طالبًا على تقدير «مقبول»، وتوزع الباقون بين مَنْ رسب فى مادتين وله حق دخول دور يناير ١٩٦٢، ومَنْ بقى للإعادة لحصوله على تقدير «ضعيف».

«استاء صاحبنا من هذه النتيجة، وخاصة أنه بذل جهدًا مضاعفًا فى إعداد مواده واستيعابها، وعندما اطلع على النتيجة اتضح أنه حصل على جيد جدًا فى ثلاث مواد، وجيد فى باقى المواد، ومقبول فى مادتى إبراهيم نصحى (تاريخ البطالمة، وتاريخ الرومان)، وعجب لذلك، فقد بذل فى المادتين جهدًا كبيرًا، واستخدم عددا من المراجع الهامة فى إعداد مادته واستوعبها جيدًا، ولكن تبين له أن أحدًا لم يحصل فى المادتين عما يزيد على «مقبول»، وأن نسبة النجاح فى المادتين لم تجاوز ٥٠٪، وأن عشرة طلاب على الأقل نجحوا فى إحدى المادتين بالتعويض (حسب قواعد الرأفة)، وأن الرسوب تركز فى المادتين، وفى بعض المواد الأخرى، أما صاحبنا فقد حصل على عشر درجات فقط (من عشرين درجة) فى تاريخ البطالمة، و١١ درجة فى تاريخ الرومان، وألقى نظرة على كشف النتيجة ليجد أن الدرجات التى وضعها الأستاذ لمن رأى فى إجابتهم ما يبرر نجاحهم، لم تزد (على) ١٠ أو ١١ درجة».

(٤٧)

ويتحدث رءوف عباس عن أستاذه عبد اللطيف أحمد على أستاذ التاريخ القديم حديثا منصفا، ولعل هذا الحديث هو الحديث الوحيد عن هذا الأستاذ فى مثل هذه المذكرات فيقول:

«. . . كان محاضراً رائعًا، يشرح الدرس بأسلوب مسرحى، فيجعل الطالب يكون صورة ذهنية درامية للأحداث التى يعرضها الأستاذ، فيسمع قعقعة السلاح، وتنابذ الخطباء، ويرى مجتمع أثينا ومناقشات مواطنيه، ويشهد غبار المعارك يخيم على الجيوش. فالأستاذ يقدم وصفًا لا يقتصر على الكلمات، بل يلوح بيديه، ويعبر عن الحدث بقسمات وجهه، يبتسم عندما يقع طرف فى فخ نصبه له الآخر، ويقطب جبينه وهو يتحدث عن حيرة طرف من كيفية التعامل مع طرف آخر، ويظل الطلاب مشدودين إليه، يستمعون بانتباه دون ملل مدة ساعتين كاملتين، وبهذه الطريقة الفريدة يستطيع الطالب النابه أن يستفيد كثيراً من شرح الأستاذ، ومناقشته لآراء المؤرخين، ونقده لها، أما الطالب الذى يركز على حركة الأستاذ جيئة وذهابًا وحركات ذراعيه وتعابير وجهه متسليًا بها فيخرج صفر اليدين».

(٤٨)

ولا تخلو ذكريات رءوف عباس من إشارات ذات معنى إلى آرائه فى بعض المؤرخين الأجانب المتميزين، وهو على سبيل المثال يميل إلى تأييد رأى الدكتور محمد أنيس فى منع دعوة المؤرخ البريطانى برنارد لويس بسبب مشايعته للصهيونية:

«كما شهدت اجتماعات الجمعية العمومية نقاشًا جادًا حول النشاط العلمى والثقافى للجمعية، لعل أهمه ما أثاره محمد أنيس فى الجمعية العمومية للعام ١٩٦٩ من اعتراض على دعوة برنارد لويس لإلقاء محاضرة بالجمعية، وإشادة مَنْ ترأس جلسة المحاضرة (سعيد عاشور) به وبفضله على العالم العربى، وعد ذلك «انحرافًا» خطيراً وخروجًا على إجماع الأمة على مقاطعة الصهيونية، نظراً لما عُرف عن برنارد لويس من مشايعة للصهيونية، ومناصرة الكيان الصهيونى، واستهانة بالثقافة العربية، وأيد محمد أنيس عبد الكريم أحمد، ورد عزت عبد الكريم بأن لويس كان مدعواً من الدولة للمشاركة فى الاحتفالية بألفية القاهرة، فإذا كانت الدولة قد دعته، والتقى به عبد الناصر، فلا يضير الجمعية أن توجه الدعوة إليه، وعرض عزت عبد الكريم على الجمعية العمومية اقتراحًا بحق رئيس الجمعية فى توجيه الدعوة لمن يشاء لإلقاء محاضرة بالجمعية دون حاجة إلى الرجوع لمجلس الإدارة، فوافقت الأغلبية على القرار، وغضب محمد أنيس وعبد الكريم أحمد وغادرا الاجتماع».

(٤٩)

ويجيد رءوف عباس تصوير المرحلة الفاصلة بين تخرجه فى الجامعة ودخوله إلى سوق العمل، وهى فترة مهمة من فترات عهد الرئيس عبد الناصر، ونحن نفهم مما يرويه رءوف عباس ما لم يذكره غيره عما كانت الأحوال الاقتصادية قد آلت إليه فى ظل قلة الوظائف والاستثمارات، مع كثرة الخريجين، لكن رءوف عباس مع هذا ينظر إلى الأمر من زاوية ظروفه الخاصة التى لم تكن لتسمح له بتحقيق ما حققه:

«... على كل.. كان ما استطاع تحقيقه يفوق توقعاته، فلم يكن يضمن استمراره فى الدراسة، ويتحسب لما قد يعترض طريقه من عقبات، فإذا به يصل إلى نهاية المرحلة الجامعية الأولى، ويصبح خريجًا حاملاً درجة الليسانس فى الآداب، ولكن المئات غيره من الخريجين كانوا يعانون البطالة منذ العام ١٩٥٧، وازداد حال الأسرة بؤسًا فى وقت أصبح ينتظر فيه أن يلعب دورًا إيجابيًا لمساعدتها».

«تلطم (هكذا بالنص.. وكان من الممكن له أن يقول تقلب لكنه يبدو أن فعل التقلب لا يكفى للتعبير عن إحساسه بالمعاناة فى هذه الفترة) صاحبنا فى بعض الأعمال البسيطة التى أصبحت شحيحة بسبب وفرة أعداد طالبى العمل، كانت المدارس الخاصة تدفع للمدرس من خريجى الجامعة راتبا لا يتجاوز خمسة جنيهات شهريًا، وتقدم صاحبنا لمسابقة القبول بكلية التربية للحصول على درجة الدبلوم العامة فى التربية، وكانت الكلية لا تقبل سوى العدد الذى تحتاجه وزارة التربية والتعليم من المدرسين، لذلك كان الحصول على تقدير «جيد» شرطًا للتقدم إلى كلية التربية، وبلغ عدد المتقدمين بقسم العلوم الاجتماعية عام ١٩٦١/ ١٩٦٢ (التاريخ، والجغرافيا، والفلسفة، والاجتماع) نحو ٢٧٠ متقدمًا، تمت تصفيتهم فى امتحان شفوى رأسه الدكتور صلاح قطب عميد الكلية، فتم قبول عشرة طلاب من كل تخصص، كان صاحبنا واحدًا منهم، وانتظم فى الدراسة فى الفصل الأول قدر الطاقة، حتى أعلن فجأة عن تعيين جميع الخريجين، وكانت الطلبات تقدم إلى مكتب بوزارة التربية والتعليم، وعندما أعلنت النتيجة كانت سعادته بالغة عندما وجد أمامه اسم «المؤسسة العامة للصناعات الكيماوية»، وعندما استلم خطاب التعيين اتضح أن مكان المؤسسة بشارع قصر النيل بالقاهرة، فتوجه إليها

لاستلام العمل، وبعد فترة انتظار حوالى الساعة تسلم خطابا لاستلام العمل فورا بالشركة المالية والصناعية المصرية بكفر الزيات».

«وإذا كان هذا التعيين قد فتح صفحة جديدة فى حياته، وبعث عنده وأسرته الأمل، فقد زوده العمل فى شركة صناعية من الشركات التى تم تأميمها فى يوليو عام ١٩٦١ بتجارب وخبرات جديدة، كان لها أثرها فى تكوينه، بل وفى تحديد حقل دراسته العليا (التى بدأها عام ١٩٦٢/ ١٩٦٣).

(٥٠)

ونتنقل بعد كل هذا إلى ما يعتز به صاحب المذكرات من مشاركته فى بعض الإسهامات البارزة فى الحياة التربوية والجامعية فى بلاده، ونجتزئ من هذه المساهمات بما يحكيه عن نجاحه أو إسهامه فى إنشاء قسم للغة اليابانية فى كلية آداب القاهرة حين كان يقضى بعض الوقت لإجراء الأبحاث العلمية فى اليابان على نحو دقيق ويقول:

«. . . كان الخبر الذى قرأه صاحبنا عن طلب جامعة تل أبيب إنشاء قسم للغة اليابانية والثقافة اليابانية تاليا لقراءته لكتاب بن دعسان المزعوم، وسابقا على مقاله الذى نُشر باليابانية فى «الشئون الدولية».

«غلى الدم فى عروق صاحبنا عندما قرأ الخبر، واتصل بصديقه إيتاجاكى (الذى كان قريبًا من الخارجية اليابانية) وطلب منه ضرورة تدبير مقابلة له مع رئيس مؤسسة اليابان فى أقرب وقت ممكن، وذكر له السبب باختصار، فرتب له الرجل لقاء مع السفير وانى بوتشى رئيس المؤسسة فى اليوم التالى، على أن يكون مفهومًا أن اللقاء ودى، وغير رسمى، وفى الثالثة مساء وقت استراحة تناول الشاى، عندما التقاه قال له: إن إنشاء قسم ثان للغة اليابانية بإسرائيل لن يخدم المصالح الحيوية للشعب اليابانى التى تتطلب مد جسور التفاهم مع الشعوب العربية، وأن الثقافة هى المجال الأرحب لفهم الشعوب لبعضها البعض، وأن إنشاء القسم المطلوب بتل أبيب لن يفيد سوى حفنة من طلاب إسرائيل، بينما لو أُنشئ القسم بالقاهرة لكان مفتوحًا أمام جميع الطلاب العرب، ولأصبح نافذة يطل منها العرب على الثقافة اليابانية».

«ورد السفير وانى دوتشى على صاحبنا بتذكيره مرة أخرى أن هذا اللقاء ودى وغير رسمى، لأنه بحكم كونه مدرسًا بجامعة القاهرة لا يملك حق الحديث نيابة عن الجامعة، وعن حكومة بلاده، واستطرد قائلا: إنه شخصيًا مقتنع بوجهة نظره التى طرحها أمامه، ولكن القرارات فى اليابان لا يصنعها شخص واحد كما هو الحال فى مصر، ولكن تصنعها مؤسسة، وكل ما يستطيع أن يفعله تأخير الرد على الطلب الإسرائيلى مدة شهر، فإذا وصله طلب مماثل من الحكومة المصرية تم النظر فى الطلبين معًا وترجيح ما ترى فيه المؤسسة مصلحة اليابان. وذكره بأنه إذا تسرب خبر هذا اللقاء فسيعلن أنه لم يره ولم يسمع شيئًا عن الموضوع، وأنه لا يستطيع أصلاً أن يقابل شخصًا غير ذى صفة رسمية، فطمأنه صاحبنا إلى أن «السر فى بير» ووعده بأن يعمل على وصول طلب جامعة القاهرة قبل نهاية الشهر، وكان الزمن المحدد للمقابلة ربع ساعة فاستغرق نصف ساعة».

«كان وانى بوتشى صديقًا شخصيًا لايتاجاكى، عمل مستشارًا بالسفارة اليابانية بالقاهرة، وكان قبل توليه رئاسة «مؤسسة اليابان» سفيراً فى ليبيا، ولذلك كان على معرفة طيبة بمصر والمنطقة، وأهم من ذلك كان يعلم بطء إيقاع صنع القرار فى مصر، ولذلك قال لصاحبنا وهو يودعه «الله معك» (قالها بالعربية)».

(٥١)

وهو يتحدث عن لقائه بالسفير المصرى فى اليابان على غير موعد، ومدى ما كان هذا السفير يتمتع به من وطنية وقدرة:

«وفى التاسعة من صباح اليوم التالى توجه صاحبنا للسفارة المصرية (لأول مرة) طالبًا مقابلة السفير، وحاول الموظفون معرفة سبب اللقاء فرفض، وطلب منهم إبلاغه أن المذكور يريد لقاءه لمسألة تتعلق بالمصالح العليا للبلاد، وبعد نحو ربع ساعة قاده السكرتير الثانى (وكان يدعى أبو الغيط، وهو غير أحمد أبو الغيط وزير الخارجية) إلى مكتب السفير، كان السفير مصريًا نبيلاً يدعى حسن ولا يذكر صاحبنا اسمه بعد تلك السنين، وكانت حرمه من عائلة «لاما» التى كان لها باع طويل فى صناعة السينما المصرية، وكان الرجل واسع الأفق، استمع له باهتمام وهو يعرض أمامه فكرة تقدمه نيابة عن الحكومة

المصرية بالطلب إلى «مؤسسة اليابان»، فرد الرجل بأنه يدرك تمامًا أهمية إنشاء هذا القسم فى مصر وفى جامعة القاهرة، ولكنه لا يملك التقدم بأى طلب إلا إذا كان ذلك بناء على توجيه وتعليمات الخارجية، تنفيذًا لطلب الجهة المعنية، وهى هنا وزارة التعليم العالى، وذكره بأنه لاشك يعرف أن وزارة التعليم العالى لا تتقدم للخارجية بطلب إلا بناء على قرار الجامعة، وأن قرار الجامعة يستغرق شهرين على الأقل، وأن الوقت الذى قد يستغرقه وصول الطلب إلى السفارة قد يصل إلى شهرين أيضا».

«وهنا أبلغه صاحبنا بمقابلة الأمس مع السفير وانى بوتشى، وأن المقابلة كانت ودية بتوسط صديق أستاذ يابانى، وأن الرجل وعد بتأخير الطلب الإسرائيلى شهرا واحدا، فإذا وصله الطلب المصرى خلال الشهر تم النظر فى الطلبين معًا. . إلخ».

«دهش السفير حسن من جرأة صاحبنا، ولكنه امتدح (بصدق) وطنيته، ويُعد نظره، وقال له إنه تقديرا له مستعد أن يتقدم بطلب رسمى إلى مؤسسة اليابان إذا وصله خطاب رسمى من عميد آداب القاهرة يفيد طلب الكلية إنشاء قسم للغة اليابانية وآدابها، وسأل صاحبنا: هل علاقتك جيدة بعميد الكلية حتى يستجيب لك ويرسل مثل هذا الخطاب دون الرجوع للجامعة؟ إن الأمر يحتاج إلى عميد شجاع فهل الرجل لديه الشجاعة الكافية؟ ورد صاحبنا شاكرًا السفير على حسن الاستجابة متهربًا من الإجابة، وعاد إلى المعهد ليكتب خطابًا إلى الدكتور السيد يعقوب بكر عميد الكلية، ولم يكن الرجل يعرفه معرفة شخصية، ولكنه التقاه مرة واحدة أثناء شغله لمنصب الوكيل، ولا يظن أن الرجل قد يتذكر حتى اسمه. كان عزاءه الوحيد أن السيد يعقوب بكر من علماء فقه اللغات السامية البارزين، وأنه قد يكون أكثر من غيره تقديرًا لأهمية الموضوع».

(٥٢)

ثم يشير رءوف عباس بفخر إلى رد فعل العميد العظيم الدكتور السيد يعقوب بكر:

«كتب صاحبنا الخطاب للعميد بالتفصيل الكافى شارحًا له كل أبعاد الموضوع، ملمحًا إلى أن أحد رجال الخارجية قد يساعد فى دفع الموضوع بتوصية من أستاذ يابانى كبير، ونقل له حرفيًا ما دار بينه وبين السفير المصرى، وطال الخطاب حتى وصل إلى

ثلاث صفحات، وأرسله صاحبنا فى الحال إلى العميد، وهو يتمنى على الله أن يتسع صدر الرجل لقراءة هذه الرسالة الطويلة، وأن يهتم بالرد عليها، ولو بالرفض».

«وبعد عشرة أيام تلقى صاحبنا خطابًا بديعًا من العالم الوطنى السيد يعقوب بكر عميد كلية الآداب وصفه فيه بعبارات جعلته يكاد يذوب خجلا، ومع الخطاب الشخصى المكتوب بخط اليد، خطاب آخر رسمى على المحررات الرسمية للكلية موجه إلى سفير جمهورية مصر العربية بطوكيو، يحيطه علمًا بأن مجلس كلية الآداب اتخذ قرارًا بإنشاء قسم اللغة اليابانية وآدابها، وأنه يرجوه أن يبذل مساعيه لدى الحكومة اليابانية لتقديم العون العلمى والمادى اللازم لإنشاء القسم، وكان الخطاب ممهورًا بخاتم كلية الآداب الرسمى».

«لا يدرى صاحبنا كيف وصل بالخطاب إلى السفير، فقد أعمته دموع الفرح وهو ينتقل من مواصلة إلى أخرى حتى وصل إلى السفارة، وقابله السفير على الفور، واستلم منه الرسالة، وطلب تحديد موعد لمقابلة رئيس مؤسسة اليابان (السفير وانى بوتشى) فتحدد الموعد بعد يومين، وذهب الرجل حاملاً طلبًا رسميًا بموافقة جامعة القاهرة على إنشاء قسم للغة اليابانية وآدابها، ولم يفته الإشارة إلى أن وجود القسم بجامعة القاهرة يجعله فى خدمة طلاب جميع بلاد الجامعة العربية».

«وبعد شهر تقريبًا اتخذت مؤسسة اليابان قرارًا بإنشاء قسم للغة اليابانية وآدابها بكلية الآداب جامعة القاهرة (من حيث المبدأ)، على أن يسبق ذلك دراسة حرة للغة اليابانية للتأكد من مدى الإقبال على دراسة هذه اللغة، ومن جدوى إنشاء القسم».

(٥٣)

ولا يفوت للدكتور رءوف عباس الفرصة للحديث عن المفارقة التى تتمثل فى إهمال دعوته للاحتفال بمرور ربع قرن على تأسيس القسم:

«وعندما تم الاحتفال بمرور ربع قرن على إنشاء القسم دُعى كل مَنْ هب ودب للمشاركة فى الاحتفال، ولم توجه الدعوة لصاحبنا، ولم يُلب طلب أستاذ يابانى جامعى جاء من بلاده لحضور الاحتفال عندما سأل عميد الكلية عن صاحبنا، والتمس مساعدته فى الاتصال به، فعاد الرجل دون أن يتمكن من لقاء صاحبنا».

«ولم يشعر صاحبنا بالمرارة من هذا النكران، فهو عندما ساهم هذه المساهمة المتواضعة فى حرمان جامعة تل أبيب من إنشاء القسم، كان يؤدى لبلاده خدمة لم يتنظر مقابلها شيئا، بل كان البطل الحقيقى هو السفير المصرى الذى دفعته وطنيته إلى تحطيم الروتين وتحمل مسئولية تقديم الطلب الرسمى دون التقيد بالقنوات الدبلوماسية الرسمية. هذا البطل الحقيقى كان الأجدر بالتكريم فى تلك المناسبة إذا كان حيًا، وكانت ذكراه جديرة بالتكريم. كذلك كان السيد يعقوب بكر (رحمه الله) عملاقًا شجاعًا، ووطنيًا بحق، فلولاه لضاعت الفرصة على مصر، ولكن أحدًا لم يذكره بمناسبة الاحتفال ولو بكلمة واحدة، ولاشك أن الله جعل هذا العمل فى ميزان حسناته، فهو لا يضيع أجر من أحسن عملا».

(٥٤)

ويحرص صاحب هذه المذكرات على أن يشيد بما يسميه «مكرمة الشيخ سلطان على الجمعية المصرية للدراسات التاريخية» التى قدر له أن يرأسها خلفا للأستاذ إبراهيم نصحى، وقد بدأ يواجه مشكلاتها المتمثلة فى نقص التمويل بما اعتقد أنه السبيل إلى حل هذه المشكلة، فإذا به يلقى بعض العون من هنا وهناك، لكن مكرمة الشيخ سلطان القاسمى تأتى لتتوج كل ما قدم للجمعية:

«... كما اقترح (الضمير يعود على رءوف عباس) أن تلجأ الجمعية إلى الشخصيات المعروفة برعاية الثقافة فى العالم العربى لبناء مقر خاص للجمعية، أو التبرع للجمعية بمبالغ تكفى لإقامة مقر خاص، أو شراء مقر خاص، حتى لا تقع الجمعية فى مأزق مطاردة ملاك العقارات. واقترح الكتابة إلى الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، والسلطان قابوس، والشيخ سلطان بن محمد القاسمى أمير الشارقة الذى تبرع لجامعة القاهرة ببناء مكتبة لكلية الزراعة تكلفت ١٢ مليونا من الجنيهات، وأعد صيغة للخطاب قرأها على الأعضاء فوافقوا عليها فيما عدا إبراهيم نصحى، الذى هاله أن تلجأ الجمعية المصرية للدراسات التاريخية إلى «أولئك البدو» تطلب عونهم ومصر هى التى كانت تفيض عليهم بخيراتها، ورأى فى تنفيذ هذا الاقتراح «إهانة لا تغتفر» تدل على عدم تقدير القيمة الأدبية للجمعية، وغادر الاجتماع غاضبا، ولم يحضر غيره من اجتماعات مجلس الإدارة التالية له، بعدما امتدت رئاسته للجمعية ٣٢ عاما (١٩٦٧-١٩٩٩)».

«ولما كانت غالبية أعضاء المجلس قد وافقت على إرسال الخطابات الثلاثة، فقد تم إرسالها مساء اليوم نفسه بالبريد المسجل من مكتب البريد الأهلى أسفل نفس المبنى، ولم يفكر أحد فى اللجوء إلى القنوات الدبلوماسية، أى سفارات دول من وجه النداء إليهم، تجنبا للشبهات، وإبقاء الموضوع فى حدوده الخاصة».

«ولا يعنى ذلك أن مجلس الإدارة راهن تماما على مساعدة أحد رعاة الثقافة، أو علق الآمال على أن يكون للجمعية يوما مقر ملك لها، ولكنها كانت محاولات مبعثها اليأس والقلق على مصير الجمعية، وركز المجلس فى الوقت نفسه على طلب العون من الشخصيات المحلية من رجال الأعمال بفضل الجهود التى بذلها يونان لبيب مع زملائه فى مجلس الشورى من رجال الأعمال، فحصل على تبرع بعشرة آلاف جنيه من محمد فريد خميس، وخمسة آلاف من كل من لويس بشارة، وإحدى شركات الأدوية «آمون»، كما أقنع سعد فخرى عبد النور بالتبرع بسداد إيجار الجمعية، فظل يدفعه كل ستة شهور لمدة سنتين، كذلك حصل يونان لبيب من الأمير طلال بن عبد العزيز على وعد بالتبرع سنويا للجمعية بمبلغ ٣٦ ألف جنيه مصرى لمدة خمس سنوات، وتم الوفاء بهذا الوعد».

«مضى نحو الشهر على إرسال الخطابات الثلاثة إلى مسقط وأبوظبى والشارقة، وذات مساء اتصل سمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمى حاكم الشارقة بالجمعية طالبا الحديث مع رئيس الجمعية، فزوده موظف الجمعية برقم تليفون منزل صاحبنا الذى فوجئ بالاتصال».

(٥٥)

وهو يروى تفصيلات حديثه مع الشيخ سلطان، وعناصر مكرمته، مثنيا على الرجل العظيم فى كل جزئية من حديثه:

«بدأ الرجل العظيم حديثه بالاعتذار لصاحبنا، لأن الرسالة وصلت قبل ثلاثة أسابيع، وأنه لم يطلع عليها إلا يومها، نظرا لوجوده خارج بلاده، وأبدى قلقه على ما تعانيه الجمعية، وشرح له صاحبنا المشكلة، وتصور مجلس الإدارة لحلها باقتناء مقر يتبرع به أحد رعاة الثقافة العربية، أو يتعاون عدد من الرعاة فى تمويله، وأن التصور هو

شراء فيلا مساحة مبانيها لا تقل عن ٥٠٠ متر لسكنى الجمعية ومكتبتها، فاعترض سمو الشيخ على هذه المساحة، وقال: إنه يعلم أن بالجمعية مكتبة قيمة، وأنها وحدها تحتاج لمثل هذه المساحة لو لم يوضع التوسع فى الاعتبار، لكنه أبدى استعداده لشراء المقر وإعداده لسكنى الجمعية وتأثيثه، ثم تقديمه للجمعية على سبيل الهبة، وزود صاحبنا بأرقام هاتفه الخاص، والفاكس الخاص، وطلب إليه أن يراعى فى اختيار المكان القُرب من المواصلات، وسهولة الوصول إليه من أى مكان بالقاهرة، لأنه يعلم أن طلاب الدراسات العليا يستخدمون مكتبة الجمعية، وقال سموه: إنه لا يجب ترك الجمعية دون مساعدة حتى يتم تدبير المقر، وتساءل عما إذا كان بإمكانه المساعدة بمبلغ بسيط فى حدود مائة ألف درهم؟».

«شكره صاحبنا، وأثنى على ما يقدمه من عطاء لمصر، ذاكرا تبرعه لجامعة القاهرة بمكتبة كلية الزراعة (التى تخرج فيها الشيخ)، فاستنكر الرجل وصف ذلك بالفضل، وقال: إن فضل مصر على العرب كبير، وإنه يسأل الله تعالى أن يعينه على أداء بعض ما لمصر من دين، وعندما أشار صاحبنا إلى هذا الحديث فى الكلمة المرتجلة التى ألقاها فى حفل افتتاح المقر الجديد بمدينة نصر (٢٣ مايو ٢٠٠١)، بحضور الشيخ ووزير التعليم العالى وكبار رجال وزارة الثقافة، لاحظ عند اطلاعه على شريط الفيديو بعد الاحتفال أن عينى الشيخ اغرورقتا بالدموع عندما وصل صاحبنا فى حديثه إلى ذكر هذه العبارات المخلصة النادرة التى تكشف عن أصالة هذا الرجل العظيم، وعمق تقديره لمصر والمصريين».

«وبعد أن تم العثور على ثلاث فيلات بمدينة نصر أخطر سمو الشيخ بذلك لتكليف مَنْ يمثله بالقاهرة لفحصها واختيار ما يراه منها صالحها لسكنى الجمعية، وإعداده وتأثيثه، لكن ممثل سموه وجد أن شراء أى فيلا وتجهيزها ساوى من حيث التكلفة شراء قطعة أرض وتصميمها بما يتفق مع متطلبات الجمعية ليصبح مقرا لائقا بها، وبالفعل تم شراء الأرض بمعرفة ممثل الشيخ، وصدر تصريح البناء باسمه، وتم افتتاح المبنى فى ٢٣ مايو ٢٠٠١ فى نفس الأسبوع الذى تم فيه افتتاح مكتبة كلية الزراعة».

«ولكن مكرمة سمو الشيخ سلطان القاسمى لم تتوقف عند هذا الحد، فقد تلقت الجمعية منه تبرعا بمبلغ ٩٢ ألف جنيه (بما يعادل ١٠٠ ألف درهم) بعد أسبوع من

مكالمته مع صاحبنا (أبريل ١٩٩٩)، كما تبرع بعد ذلك بعام (يوليو ٢٠٠٠) بمبلغ ٩٠ ألف جنيه مصرى، فقام مجلس الإدارة بتجميع هذه التبرعات مع ما تلقته الجمعية من الأمير طلال بن عبد العزيز (٧٢ ألف جنيه على عامين)، وقام بربط وديعة مصرفية بربع مليون جنيه يُصرف منها على نشاط الجمعية، وفى يناير ٢٠٠٤ تبرع سمو الشيخ الدكتور سلطان القاسمى بمبلغ نصف مليون درهم لتتحول إلى وديعة قدرها مليون وحوالى ٢٠٠ ألف من الجنيهات تدر ريعا سنويا يتراوح بين ٨٠ و٨٥ ألف جنيه (حسب سعر الفائدة)، وبذلك استقرت الأحوال المالية للجمعية فى حدود المصروفات الفعلية بأسعار عام ٢٠٠٤».

. . . . . .

«وهكذا كانت استجابة سمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمى لنداء مجلس إدارة الجمعية، وتشييده لمبنى المقر الجديد بمدينة نصر الذى أقيم بتكلفة قدرها ٣,٥ مليون جنيه مصرى دفعها من ماله الخاص، كانت بمثابة ميلاد جديد للجمعية المصرية للدراسات التاريخية من الناحية المادية».

(٥٦)

وفى مقابل هذا الحديث عن أريحية الشيخ سلطان القاسمى يأتى حديث آخر عن مناورات محمد حسنين هيكل، ووعوده التى لم تتجاوز حدود التلويح، وهى سلوكيات ليست جديدة على مَنْ يعرفون تاريخه دون أن ينخدعوا فى الأشراك التى لا يكف عن نصبها، والقصة التى يرويها رءوف عباس أبلغ من أن تحتاج إلى أى تعليق

«وبعد افتتاح المقر الجديد بشهر (تقريبا) رتب أحمد الجمال، الكاتب المعروف وعضو الجمعية، لقاء لأربعة من أعضاء مجلس الإدارة مع الأستاذ محمد حسنين هيكل بناء على طلبه، وتم اللقاء بمكتبه الخاص على شارع النيل، وحضر مع صاحبنا عاصم الدسوقى، وجمال زكريا، ومحمد صابر عرب، وأيمن أحمد الجمال، وفى هذا اللقاء أبدى الأستاذ اهتمامه برسالة الجمعية، وقال: إن الشيخ سلطان القاسمى يُشكر على مكرمته، ولكن رعاية الجمعية ماديا يجب أن تكون من واجب المصريين،

وبعد أن اطلع على تصور مجلس إدارة الجمعية الذى كان يتجه على تكوين وديعة فى حدود المليون جنيه يتم تجميعها من تبرعات أثرياء المصريين، وقال: إن هذا التصور لا يضع فى اعتباره التضخم، وإن الوديعة يجب أن تصل إلى خمسة ملايين على الأقل، ولما كان الحصول على مليون أو أكثر من التبرعات من الصعوبة بمكان نظرا للركود الاقتصادى الذى تعانيه البلاد، رأى الأستاذ أن تكون هناك مجموعة من الرعاة المصريين فى حدود العشرة أفراد، يتبرع كل منهم للجمعية بمبلغ عشرين ألفا من الجنيهات سنويا، ولمدة خمس سنوات، حتى تعطى الجمعية دفعة قوية لخدمة تاريخ مصر، ووعد بأن يتولى بنفسه مجموعة من الرعاة، وأن يكون أول المتبرعين».

«سعد القوم باقتراح الأستاذ، وشكروه بحرارة، وطلبوا منه أن يلقى محاضرة فى الموسم الثقافى القادم (أكتوبر ٢٠٠٢ ـ مايو ٢٠٠٣) فى موضوع يختاره، فأبدى موافقته من حيث المبدأ، محذرا من أن ذلك قد يجر المتاعب على الجمعية، فطمأنوه إلى أن الجمعية هيئة علمية أهلية مستقلة، وهى حريصة تماما على استقلال قرارها وإدارتها، وعندما فتح الأستاذ موضوع الوثائق التاريخية التى يحتفظ بنسخ منها، ويريد إيداعها هيئة خاصة يطمئن إليها، أبدى ممثلو الجمعية استعدادهم لقبول تخصيص مكان لها بمكتبة الجمعية، بعدما تُشرف الجمعية بزيارته ليطمئن بنفسه على صلاحية الجمعية لهذا الغرض».

«وفى اليوم التالى للمقابلة حمل صاحبنا مجموعة من مطبوعات الجمعية وخطاب شكر لهيكل على المقابلة، سجل فيه كل ما تم الاتفاق عليه، وختمه بطلب تحديد الموعد الملائم للأستاذ لإلقاء محاضرته بالجمعية، وموضوع المحاضرة، وسلم الرسالة والكتب المهداة (بنفسه) لسكرتير هيكل».

«وبعد نحو الأسبوع تلقى صاحبنا مكالمة تليفونية من هيكل شكره فيها على الكتب المهداة، وقال: إن لدى سؤالا (مهم) حول الجمعية، قد يبدو تافها، لكنه مهم بالنسبة له: هل لمن يسمى عبد العظيم رمضان علاقة بالجمعية؟ فقال له صاحبنا: إن رمضان كان عضوا بالجمعية منذ سنوات، ولكن سقطت عضويته لانقطاعه عن سداد اشتراكات العضوية، وذلك منذ رسب مرتين فى انتخابات مجلس الإدارة، وإنه لا هم له إلا

الهجوم على الجمعية، خاصة صاحبنا، فقال هيكل: «يعنى مش سايب حد.. على العموم شكرا، دى معلومة مهمة بالنسبة لى»، وانتهت المكالمة عند هذا الحد.

«وظل صاحبنا يتصل بمكتب هيكل على فترات متباعدة (يوليو - سبتمبر ٢٠٠١)، فكان يتلقى ردا بأن الأستاذ غير موجود، أو أنه نبه إلى عدم إزعاجه، وفى كل مرة كان صاحبنا يترك اسمه وأرقام تليفوناته، ورسالة مؤداها أن الجمعية بانتظار رده (الكريم) على دعوتها، ولكن يبدو أن الرجل لم يكن جادا فيما وعد به من رعاية، أو أنه أعاد حساباته فوجد أن من مصلحته أن ينأى بنفسه عن الوقوع فى هذه «الورطة».

. . . . . .

على هذا النحو يسخر رءوف عباس من هذا الذى خدعه وضيع وقته.

(٥٧)

وإذا كان لنا أن نختم مدارستنا لهذه المذكرات بشىء يستحق أن يكون ختاما لهذه المدارسة، فإننا نؤثر أن يكون هذا الشىء هو تقييم هذا المؤرخ المرموق لتجربة الزعيم جمال عبد الناصر فيبدأ بأن يتحدث عن نفسه بأن شأنه شأن غيره من السواد الأعظم من الشعب المصرى من الفلاحين والعمال، كان صنيعة ثورة يوليو، ومن أصحاب المصلحة الحقيقية فى نجاح برنامجها، ولكنه لم يكن من «دراويش» الثورة الذين ينخرطون فى «أذكار» المناقب، بل كان ممن ينظرون نظرة نقد إلى الممارسات السياسية، فيقدر ما كان إيجابيًا منها، وتوجس خيفة على إنجازات الثورة، والاستفتاءات التى حولت هذه الآلية الديمقراطية إلى مهزلة حقيقية، وتعاظم دور الأجهزة الأمنية وتعددها، وكبت كل صوت ناقد باعتباره معارضًا خارجًا على النظام، والزج بالفصائل السياسية المعارضة فى المعتقلات، حيث تهدر آدميتهم، وتشرد عائلاتهم.

والشاهد أن رءوف عباس يبدى رأيه فى صراحة ووضوح منتقدا فهم عبد الناصر للحرية السياسية، وتضحيته بالفرص المتاحة لإشراك الشعب فى المسئولية مكتفيا بشعبيته هو وحده، حذرا من الاعتماد السياسى على الجماهير:

«ورغم ما كان يكنه من إعزاز وتقدير لعبد الناصر كزعيم وطنى، ومناضل عظيم

ضد الاستعمار، وبطلاً للتحرر الوطنى، هاله مفهوم عبد الناصر للحرية السياسية، والذى طرحه فى خطابه الذى ألقاه بمناسبة المظاهرات الطلابية والعمالية التى قامت احتجاجًا على أحكام الطيران، ونادت بالحرية السياسية «عاوزين حكومة حرة.. العيشة بقت مرة»، وذلك بعد أقل من عام على مظاهرات ٩ و١٠ يونيو التى خرجت فيها نفس الجماهير تعلن تمسكها بعبد الناصر، فقد استنكر الزعيم فى خطابه المطالبة بالحرية، واعتبر أن الحرية تعنى تكافؤ الفرص، وإتاحة فرصة التعليم والعمل والسكن أمام المواطنين، أى أن ليس من شأن الجماهير مناقشة أى قرار سياسى، فضلا عن أن يكون لهم حق المشاركة فيه، وكان صاحبنا يرى أن عبد الناصر أهدر ظرفًا تاريخيًا جلبته الهزيمة كان باستطاعته الاستفادة منه بإجراء إصلاح سياسى حقيقى تتخلص فيه البلاد من فساد التنظيم السياسى، والمؤسسات البيروقراطية، وتوحش أجهزة الأمن، ويصحح مسار التجربة كلها».

«لقد كان عبد الناصر منحازًا انحيازًا تامًا للفقراء، وقدم لهم من المنجزات ما لم يتحقق فى تاريخ مصر من قبل ومن بعد، ولكنه كان شديد الحذر من الاعتماد السياسى على الجماهير، وتنظيمها سياسيًا، ومشاركتها فى صنع القرار، مكتفيًا بما له من شعبية عندهم، وهى وحدها لا تكفى لحماية النظام وقت الخطر، وهى نفسها الثغرة التى نفذ منها السادات لتصفية ثورة يوليو وإهدار إنجازاتها التنموية، وإثارة مناخ التعصب الدينى الناجم عن إفساح الساحة أمام التيار الإسلامى السلفى الرجعى الذى عرض الوحدة الوطنية للخطر، وأهدر أو كاد ما حققته الوحدة الوطنية من منجزات منذ ثورة ١٩١٩».

«ورغم انتماء صاحبنا إلى ثورة يوليو قلبا وقالبا، وإلى الطبقة الاجتماعية التى ردت لها الثورة اعتبارها، وحفظت كرامتها، وفتحت أمامها أبواب الحراك الاجتماعى، إلا أنه عزف عن الانتماء إلى تنظيماتها السياسية من «هيئة التحرير»، مرورا «بالاتحاد القومى»، إلى «الاتحاد الاشتراكى العربى»، فقد رأى رأى العين العناصر الوطنية الشريفة التى كانت على أتم استعداد للتضحية بحياتها دفاعًا عن الثورة تتعرض للعزل السياسى، وتفقد حقوقها فى المشاركة فى العمل السياسى والنقابى بسبب التقارير التى

كان يكتبها الانتهازيون الذين لبسوا لباس حماة الثورة، وكانوا فى حقيقة الأمر معاول هدم لها، وهكذا غلب على التنظيم السياسى مواكبة النفاق والانتهازية من القاعدة إلى القمة، ولا أدل على ذلك من اشتراك هذه العناصر ذاتها فى تصفية منجزات الثورة على مر العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين».

(٥٨)

وخلاصة القول، بعد هذا، وقبله، أن رءوف عباس كان ينصف نفسه فى إحجامه عن ممارسة العمل السياسى على نحو أو آخر بأن كان يصنف نفسه على أنه كان واحدا من الأغلبية الصامتة، وإن نسب لنفسه بعض الفضل الضئيل فيما كان يفضى به فى محاضراته أو كتاباته أو مشاركته المحدودة فى تأسيس جمعية الوحدة الوطنية:

«... وهكذا كان صاحبنا يتخذ لنفسه مكانًا بين «الأغلبية الصامتة»، ولكنه يخرج عن صمته فى محاضراته إلى تلاميذه، وفى بعض المقالات التى كان يكتبها هنا وهناك، ناقدًا لسياسة القطاع العام، أو معبرا عن رأيه فى القضايا العامة، أو محذرًا من المساس بالوحدة الوطنية، القاعدة الصلبة للشخصية المصرية، والضمان القوى لتماسك المجتمع المصرى، وكان له شرف الاشتراك مع نخبة من كبار المثقفين فى تأسيس «الجمعية المصرية للوحدة الوطنية» فى أواخر الثمانينيات من القرن العشرين».

. . . . . .

هكذا لخص رءف عباس حياته السياسية على نحو ما لخص حياته كلها على نحو فريد لم يحظ بالقبول الكامل وإن كان قد حظى بالإعجاب فيما صادف توافقًا مع بعض التوجهات المعروفة.. وهو إعجاب قصر نفسه على ما أعجبه من دون أن ينظر إلى ما نظرنا إليه من بانوراما جميلة تضمنتها هذه المذكرات الفريدة.

***